لهجات العرب الواردة في الصحيحين

دراسة نحوية تحليلية

م.د. أثير طارق نعمان

جامعة الانبار كلية العلوم الإسلامية - رمادي

مُقَدِّمَة

ربّ لك الحمد والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

فإن دراسة اللهجات مبحث مهم من مباحث علم اللغة العام وهي الخطوة الأولى التي يجب أن تسبق غيرها؛ لأنَّ دراسة اللغة دراسة تاريخية لا تتم إلا بعد البحث في لهجاتها، فجزءاً كبيراً من رصيدنا اللغوي، وقدراً وافراً من ميراث أمتنا يكمن وراء دراسة لهجات القبائل العربية لما لها من أتصال وثيق بالقرآن الكريم وقراءاته وبلهجتنا المحلية في البلاد العربية جميعها، ولا يخفى ما للحديث النَّبويِّ الشَّريف مِن مكانةٍ ساميةٍ بوصفه مصدراً للعلوم الإسلاميّة كلِّها، ولكنَّ المُتتبّعَ لمؤلَّفات علمِ النَّحو يجِدُها قليلة الاعتمادِ على هذا النَّصِّ النثريِّ العظيم، ولعلنا نصيب في تسويغ قلة عناية النحاة القدماء بدراسة الحديث الشريف بما شاع بينهم من تعذر الاحتجاج به في التقعيد النحوي، ممّا أدّى إلى وقوعِهم في استقراءٍ غيرِ تامٍّ لبعض الظّواهر النحوية واللغويّة.

وفي ضوء ما سلف كان موضوع هذا البحث **(لهجات العرب الواردة في الصحيحين دراسة نحوية تحليلية)** ليتخذَ مِنْ هذا الكنزِ النثريِّ العظيم موضوعاً لدراسة جانب من جوانب النَّحو العربيِّ عَن طريق استخراج المادّة النحوية من (صَحيحِ البُخَاريِّ وصحيح مسلم) وموازنتِها بآراءِ النُّحاةِ، ومُناقشة هذه الآراء في تحليلِ الاستعمالات اللهجية ومقارنتها مع قواعد الاستعمالِ الشائع. وقد ارتأيت أنْ أجعل صحيح البخاري وصحيح مسلم ميداناً لدراستي ليحلا مُشْكِلَةَ التّـثَـبُّتِ مِن الرّواية ولدقتهما وخلوهما من الأخطاء .

إنَّ مقصود الباحث بـــ (دراسة نحوية تحليلية) ما اختلفت فيه القبائل العربية من لهجات تؤثر في حركة الحرف الأخير للكلمة من إعراب وبناء أو في تركيب الجملة، ويدخل في إطار ذلك ظواهر يرى بعض العلماء أنها صرفية، ولا مخالفة لرأيهم، لكن الباحث رأى أفضلية إدراجها في إطار الظواهر النحوية؛ لأنها تمس التركيب من جانب ما.

إنّ منهجي في تحليل المادّة النحوية في هذا البحث قائم على تحليل الشّواهد المنتقاة للهجة العربية وفق ما أقرَّه النُّحاة على أن يكون الشاهد هو الأساس سواء أتعرضت له في بداية الظّاهرة النّحويّة المؤشّرة أم في أثناء الحديث عن تلكم الظاهرة معتمداً على انتقاء الشواهد بنسب تتناسب مع ورود الألفاظ في هذه الموضوعات كثرة أو قلّة مستعيناً في ذلك بآراء النحويين وتصورهم في أطار القواعد، ثم كانت للباحث وقفات مع آرائهم بالتأييد أو المناقشة والتوجيه والترجيح أو التضعيف وفق المقاييس العلمية المتبعة لثبات ما صحَّ ونفي ما زاغ فيه العقل.

وبناءً على ما تقدَّم فقد اتخذت لهذا البحث ثلاثةَ جوانب هي الأحاديث النبويّةُ الشريفةُ التي تُمَثِّلُ جانبَ التَّطْبيق، وقَواعِدُ النُّحاةِ وآراؤهُم التي تُمَثِّلُ الجانبَ النَّظَريَّ أمّا الجانبُ الثالثُ فَهو قُدْرَةُ الباحث على الرَّبط بين الجانب التَّطْبيقيِّ والجانب النَّظَريِّ ونَتَائِجُ هذا الرَّبطِ فإنَّه إمّا أنْ يُسْنِدَ القاعدةَ أو يوجِهَها على وِفْق ما جاء في النَّصِّ المَدروس.

ولكي يتسنّى للدِّراسةِ الإحاطَةُ بالموضوعِ فَقَد اقتَضَتْ هذه المَنهَجيَّةُ تَقْسيمَ البحث على تَمهيدٍ وثلاثة مباحث، وقد أخلصت التمهيد للحديث عن مفهوم اللهجة لغة واصطلاحا وعلاقة اللهجة باللغة. أما المباحث الثلاثة فقد احتوت على لهجات العرب الواردة في الصحيحين جاعلا المبحث الأول للظواهر اللهجية المتعلقة بالاسم، والثاني للفعل، والثالث للحروف مرتبا المسائل النحوية في كل مبحث وفق ترتيب ألفية ابن مالك للقواعد النحوية.

وقد اختتمتُ هذه المباحث بخاتمةٍ بيَّنتُ فيها النتائج التي توصلت إليها عسى الله أن يسدد خطانا ويلهمنا الرشد والهدى وأن أكون قد وفقت في بحثي هذا والله ولي التوفيق.

الباحث

التمهيد
مفهوم اللهجة وعلاقتها باللغة

أولاً: مفهوم اللهجة:

اللهجة لغة: ورد للفظة لهجة في المعجمات العربية معنيان متقاربان فيما بينهما جاء في معجم العين: ((اللهجة: طَرَفُ اللّسان، ويُقالُ: جَرْس الكلام، ويُقال: فصيح اللَّهْجَة واللَّهَجة: وهي لغته التي جُبِلَ عليها فاعتادها، ونشأ عليها))[1]. وورد في لسان العرب في تحديد مفهوم اللهجة: ((لَهِجَ بالأَمرِ لَهَجاً، ولَهْوَجَ، وأَلْهَجَ كِلَاهُمَا: أُولِعَ بِهِ واعْتادَه، وأَلْهَجْتُه بِهِ. وَيُقَالُ: فُلَانٌ مُلْهَجٌ بِهَذَا الأَمْر أَي مُولَعٌ بِهِ،...واللَّهَجُ بِالشَّيْءِ: الوُلوعُ بِهِ. واللَّهْجَةُ واللَّهَجَةُ: طَرَفُ اللِّسان. واللَّهْجةُ واللَّهَجةُ: جَرْسُ الكلامِ، والفتحُ أَعلى. وَيُقَالُ: فُلَانٌ فصيحُ اللَّهْجَةِ واللَّهَجةِ، وَهِيَ لُغَتُهُ الَّتِي جُبِلَ عَلَيْهَا فاعتادَها ونشأَ عَلَيْهَا))[2]. إذن فللهجة في اللغة مفهومان:

الأول: هي اللسان، أو طرف اللسان، أو جرس الكلام، وما ينطق به من الكلام، أو اللغة التي جبل عليها الإنسان فنشأ عليها واعتادها.

والثاني: الولع بالشيء ولزومه والاعتياد عليه.

واللهجة في المصطلح العلمي الحديث: ((هي مجموعة من الصفات اللغوية، وتنتمي إلى بيئة خاصة، ويشترك في هذه الصفات جميع أفراد هذه البيئة، وبيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع، وأشمل تضم عدة لهجات لكل منها خصائصها، ولكنها تشترك جميعا في مجموعة من الظواهر اللغوية، التي تيسر اتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض، وفهم ما قد يدور بينهم من حديث فهماً يتوقف على قدر الرابطة التي تربط بين هذه اللهجات))[3].

---

(١) العين مادة (لهج): ٣/٣٩١.

(٢) لسان العرب مادة (لهج): ٢/٣٥٩.

(٣) في اللهجات العربية: ١٦.

ويمكن في ضوء التعريف السابق الوقوف على ما يأتي:

١-إن تعريف المحدثين للهجة قريب مما كان يقصده القدماء من جهة كونها طريقة الإنسان التي جبل ونشأ عليها في أداء لغته.

٢-إن اللهجة هي استعمال خاص في بيئة معينة.

٣-إن اللهجة تتولد من اللغة وتتفرع منها[١].

٤- إن اللهجة ليست انحطاطاً لغوياً[٢]، بل هو تغيير لغوي فرضته قوانين تتحكم بمصير كل لغة، كالانعزال بين بيئات الشعب الواحد، أو الصراعات اللغوية نتيجة الغزو أو الهجرات أو عوامل دينية أو اجتماعية ونحو ذلك[٣]. ((وهذا يتفق مع ما ينادي به بعض المحدثين من علماء اللغة، من أنه يستحيل على أية مجموعة بشرية تشغل مساحة شاسعة من الأرض، أن تحتفظ في لهجات الخطاب بلغة موحدة))[٤].

ثانياً: علاقة اللهجة باللغة:

إن العلاقة بين اللهجة واللغة عند علماء العربية القدماء لم تكن محددة، لذلك نجدهم يطلقون كلمة (لغة) ويريدون بها لهجة قبيلة بعينها حين يتحدثون عن نظام نحوي أو صوتي فكثيراً ما نقرأ في مظانهم لغة تميم ولغة طيئ ولغة هذيل، وهو واضح من قول ابن جني حين يعد اللهجات العربية لغات مختلفة فيقول: ((وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغةٍ من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيرًا منه))[٥]. ويظهر أن العرب القدماء كانوا يطلقون كلمة

(١) ينظر: اللهجات العربية، إبراهيم نجا: ١١.

(٢) اللهجات العربية وأسلوب دراستها: ٧٨.

(٣) ينظر: المدخل إلى علم اللغة: ١٦٩، واللهجات العربية نشأة وتطوراً: ٤١-٤٤.

(٤) بحوث ومقالات في اللغة: ٢٦٣.

(٥) الخصائص: ١٤/٢.

(اللسان) على ما يسميه المحدثون (لغة)[١]. ويعضد ذلك قوله تعالى: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ**﴾[٢].

وإذا كانت اللغة في أيسر تعريف هي: ((أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم))[٣]. فهي وسيلة إنسانية إرادية لتوصيل الأفكار والانفعالات عن طريق نظام من الرموز تراعى فيه أسس وضوابط متعارف عليها[٤]، وكانت ((اللهجة هي لغة من يتحدثها ووسيلة إلى التفاهم مع الآخرين وهي إنما تجري على أسس وأصول مرعية يراعيها المتكلم في الصوغ القياسي حينا، وفي مراعاة المستوى الصوتي حينا آخر))[٥]. يصبح تفسير العلاقة بين اللهجة واللغة واضحاً من جهة أنَّ كلا منهما تعنى بتوصيل الأفكار وفق نظام صوتي متوارث فهما يتشاركان المفهوم العام بيد أنَّ الفرق بينهما أن اللهجة نظام لغوي تستعمله جماعة بشرية محدودة هي جزء من الجماعة الكبيرة التي تنتسب إليها اللغة[٦].

إذن فالعلاقة بين اللغة واللهجة هي علاقة بين العام والخاص، فاللغة تشتمل على لهجات عدة تكونت نتيجة ظروف مختلفة لكل منها ما يميزها، ولكن جميع هذه اللهجات تشترك فيما بينها بمجموعة من الصفات اللغوية المميزة والعادات الكلامية التي تؤلف لغة مستقلة عن غيرها من اللغات[٧]. وما ذكرناه ينطبق على اللغة العربية، فالعرب يعيشون في شبه

---

(١) ينظر: في اللهجات العربية: ١٧.

(٢) سورة إبراهيم: الآية (٤).

(٣) الخصائص: ٣٨/١.

(٤) ينظر: اللغة العربية ودورها في التواصل الحضاري بين الشعوب: ٧٤.

(٥) أثر اختلاف اللهجات: ١٥

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ١٦.

(٧) في اللهجات العربية: ١٦.

الجزيرة العربية، في بيئات مختلفة، فمنهم البدوي كبني تميم ومنهم الحضري كالحجازيين، والاختلاف بين اللهجات قد يكون في مخارج الأصوات، أو في التفاعل بين الأصوات أو في بنية كلمة، وقد يكون في اختلاف دلالة لفظة، أما في التراث النحوي الموجود بين أيدينا فإن الباحث فيه يجد أثراً للهجات العربية موزعة على أبوابه المختلفة تدور ضمن محاور رئيسة هي

– تنوع علامات الإعراب والبناء في الأسماء والأفعال والحروف، بمعنى أن تكون الكلمة معربة في لهجة ومبنية في لهجة أخرى، أو تكون مبنية على حركة ما في لهجة ومبنية على حركة أخرى في لهجة أخرى، أو تكون معربة بحركة في لهجة ومعربة بحركة أخرى أو بحرف ما في لهجة أخرى.

– الإثبات والحذف.

– الإعمال والإهمال.

– التعدد الوظيفي، أي تعدد القواعد النحوية في الظاهرة الواحدة، فقد تكون إحدى القواعد مستعملة وسواها أقل استعمالا أو مهملة.

المبحث الأول

لهجات العرب الواردة في الصحيحين في الأسماء

المطلب الأول: لزوم الأسماء الستة الألف في حالة الرفع:

قوله ﷺ يومَ بَدْرٍ: ((**مَنْ يَنْظُرُ مَا فَعَلَ أَبُو جَهْلٍ فَانْطَلَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ فَوَجَدَهُ قَدْ ضَرَبَهُ ابْنَا عَفْرَاءَ حَتَّى بَرَدَ فَأَخَذَ بِلِحْيَتِهِ فَقَالَ: أَنْتَ أَبَا جَهْلٍ ...**))[1].

كذا بنصب (أبا) موضع الإشكال في الحديث السابق هذه الكنية الواردة على خلاف الظاهرِ الموهم بضرورة الرفع على الخبرية، وفيه إشارة إلى واحدة من اللهجات المعروفة في (أب) كما تُعرف لدى النحاة في باب الأسماء الستة: الإتمام: أبو، النقص: أب، القصر: أبا، بلزوم الألف في الأسماء الستة في جميع الأحوال وتعرب بالحركات المقدّرة عليها مع كونها مضافة إلى غير ياء المتكلم[2]، فلا إشكال حينئذٍ في إعراب (أبا) في الحديث موضع الشاهد على أنه خبر[3]، ومثله قول الراجز:

إنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا ... قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا[4]

فـ (أباها) الثانية مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف، فأجراها مجرى الأسماء المقصورة فنابت فيه الألف عن الياء

---

(١) صحيح البخاري: ٣٥١/٥ (٣٩٦٣).

(٢) ينظر: أسرار العربية: ٦١-٦٢، وتوجيه اللمع: ٨٩، وشرح ابن الناظم: ١٨-٢٠، وشرح الأشموني: ١٣١/١.

(٣) ينظر: أمالي السهيلي: ١١٤، وشواهد التوضيح: ١٥٧.

(٤) تضاربت نسبة هذا البيت فهو لأبي النجم العجلي في ديوانه: ٤٥٠، ولرؤوبة بن العجاج في ملحق ديوانه: ١٦٨، ولكليهما في المقاصد النحوية: ٧٩/١-٨١، وشرح التصريح: ٦٣/١، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب: ٣٤١/٢، والإنصاف: ٢٥/١، وشرح المفصل: ١٥٥/١، ورصف المباني: ٣١١، وتوضيح المقاصد: ٥٨/١، وهمع الهوامع: ١٤٧/١، وشرح الأشموني: ٥١/١.

في حالة الجر[١]، واشهر القبائل التي نسبت إليها هذه اللهجة بنو الحارث بن كعب[٢].

وهذا هو التوجيه الأول لهذه المخالفة أما التوجيه الثاني فيكون (أبا جهل) منصوبا على أنه منادى محذوف الأداة، و(أنتَ) مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: أَنتَ هذا القتيل الذليل يا أبا جَهْل[٣]. وإنما خاطبه بذلك استشفاءً منه وتوبيخاً له[٤]. وهذا القول لا يخلو من ضعف؛ لأنّ النداء إنما هو طلب الإقبال سواء أكان الإقبال حقيقياً أم مجازياً والمقام هنا لا يحتمل هذا[٥].

وأما التوجيه الثالث فيكون مرد النصب على إضمار (أعني)[٦]، ويوهنه من جهة أن من شروط نصب الاسم على الاختصاص أن يكون ـمحلى بـ (أل) قياسًا[٧].

وأما التوجيه الأخير ففيه أنَّ ابنَ مسعود تعمَّد اللحن والخطأ تهكماً بأبي جهل واستصغاراً له[٨]. وفي رأي الباحث فإن هذا لا ينهض أنْ يكون عِلَّةً قويةً؛ لأنّ تغييظ أبي جهل الهالك في مثل هذه الحالة لا معنى له، ولاستبعاد اللحن عن عربي فصيح.

والذي يظهر لي أنه لا إشكالية في رواية الحديث؛ لأنه جاء جرياً على لهجة عربية معروفة وأن جلي الجواب يقول إنه لا مبرر لتعدد

(١) ينظر: شرح ابن عقيل: ٥٠/١، وحاشية الصبان: ١٣١/١-١٣٢.
(٢) ينظر: شرح المفصل: ١٥٥/١.
(٣) ينظر: أمالي السهيلي: ١١٥.
(٤) ينظر: عمدة القاري: ٨٥/١٧.
(٥) ينظر: اختلاف لفظ الجامع الصحيح دراسة نحوية: ١٠٩.
(٦) ينظر: فتح الباري: ٢٩٥/٧.
(٧) ينظر: شرح التصريح: ٢٧١/٢.
(٨) ينظر: فتح الباري: ٢٩٥/٧.

الاحتمالات النحوية في تعليل نصب (أبا) فإن أئمة اللغة إذا ذكروا أن ذلك لهجة قوم لم يكن للخلاف في قبولها وجه؛ وإنما يصح الخلاف في جواز القياس على تلك اللهجة من جهة قوة فصاحتها والله أعلم.

المطلب الثاني: لزوم المثنى الألف في حالة النصب:

المثنى والملحق به عند عامة العرب يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء نحو: جاء الطالبان، وأكرمت الطالبين، ومررت بالطالبين[1]، وخالف هذا العموم حديث عبد الرحمن بن أبي بكر – رضي الله عنهما – : ((... **وَكَانَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمٍ عَقْدٌ فَمَضَى الْأَجَلُ فَفَرَّقْنَا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا مَعَ كُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ أُنَاسٌ اللَّهُ أَعْلَمُ كَمْ مَعَ كُلِّ رَجُلٍ فَأَكَلُوا مِنْهَا أَجْمَعُونَ** ...))[2]. بإثبات (الألف) في قوله (**اثْنَا عَشَرَ**) مع كون (اثنان) ملحقاً بالمثنى وموقعه موقع النصب على الحال[3]، وقد ذكر شراح الحديث في المتن السابق تخريجين هما:

الأول: احتمال كون (ففرَّقنا) ضبطه (فَفُرِّقنا) بالبناء على المجهول، فيكون (اثنا عشر) مرفوعاً على أنه مبتدأ وخبره (مع كل رجلٍ منهم) قال ابن حجر: ((يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ فَفُرِّقْنَا بِضَمِّ أَوَّلِهِ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ فَارْتَفَعَ اثْنَا عَشَرَ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ مَعَ كُلِّ رَجُلٍ))[4].

الثاني: أن يكون على لهجة من يُلزم المثنى والملحق به الألف في الحالات كلها رفعا ونصبا وجراً؛ لأنّه عندهم بمنزلة الاسم المقصور، قال النووي: ((هَكَذَا هُوَ فِي أَكْثَرِ النُّسَخِ (اثْنَا عَشَرَ) وَفِي بَعْضِهَا (اثْنَيْ عَشَرَ)

(١) ينظر: الفصول في العربية: ٧، والمقرّب: ٤٩–٥٠، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي: ١٩٥/١، وحاشية الخضري: ٧٨/١.

(٢) صحيح البخاري: ١٥٧/١ (٦٠٢)، واللفظ له، وصحيح مسلم: ١٦٢٨/٣ (٢٠٥٧). وفيه (فَعَرَّفْنَا) بدلا من (ففرَّقنا).

(٣) ينظر: شواهد التوضيح: ١٥٧.

(٤) فتح الباري: ١/٦، وينظر: عمدة القاري: ١٠١/٥.

وَهَذَا ظَاهِرٌ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ عَلَى لُغَةِ مَنْ يَجْعَلُ الْمُثَنَّى بِالْأَلِفِ سَوَاءٌ كَانَ مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مَجْرُورًا))[1].

وتوسعت مصادر النحو في نسبة هذه اللهجة، فقد عزيت إلى بني الحارث بن كعب وكنانة، وبني الجهيم وبطون من ربيعة وبكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمدان ومزادة ومراد وعذرة وبني العنبر وبعض بني سليم[2]، وأشهر قبيلة حكيت عنها هذه اللهجة هي قبيلة بني الحارث بن كعب. مما حمل ابن مالك على تسميتها باللهجة الحارثية[3]. وعلل ابن جني هذه اللهجة بقوله: ((من العرب من لا يخاف اللبس ويجري الباب على أصل قياسه فيدع الألف ثابتة في الأحوال الثلاث فيقول قام الزيدان وضربت الزيدان ومررت بالزيدان وهم بنو الحارث بن كعب وبطن من ربيعة))[4]. ومما حمل على هذه اللهجة من الشواهد قوله تعالى: ﴿**إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ**﴾[5]. في قراءة من شدد نون (إنَّ)[6]. وتخريجها على هذه

---

(١) شرح النووي على مسلم: ٥٤/١٢، وينظر: فتح الباري: ١/٦، وعمدة القاري: ١٠١/٥.

(٢) ينظر: نتائج الفكر: ١٥٣، وشرح المفصل: ٣٥٥/٢، وارتشاف الضرب: ٥٥٨/٢، وشرح شذور الذهب: ٧٦، والمساعد: ٤٠/١، وتمهيد القواعد: ٣١٨/١، وهمع الهوامع: ١٤٥/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٦٢/١.

(٤) سر صناعة الإعراب: ٣٣٩/٢.

(٥) سورة طه: من الآية (٦٣).

(٦) وهي قراءة أبي جعفر والحسن وشيبة والأعمش وطلحة وحميد وأيوب وخلف في اختياره وأبي عبيد وأبي حاتم وابن عيسى الأصبهاني وابن جرير وابن جبير الأنطاكي وابن عامر ونافع وحمزة والكسائي وأبي بكر عن عاصم ويعقوب والشنبوذي. ينظر: السبعة: ٤١٩، والحجة في القراءات: ٢٤٢، وحجة القراءات: ٤٥٤، والكشف: ٩٩/٢، والتيسير: ١٥١، والكنز في القراءات: ٥٥٨/٢، والنشر: ٣٢١/٢، وإتحاف فضلاء البشر: ٣٠٤، وغيث النفع: ٣٩٣.

اللهجة هو أحد الأوجه التي فسرت به هذه القراءة[١]. ويذهب أبو حيان إلى أن القول بأن القراءة قد جاءت على لهجة معروفة لقبائل من العرب هو المختار عنده من بين هذه التوجيهات إذ قال: ((والذي نختاره في تخريج هذه القراءة أنها جاءت على لغة بعض العرب من إجراء المثنى بالألف دائماً))[٢]. ومن شواهد النظم قول الشاعر:

تَزوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أُذْناهُ ضَرْبَةً ... دَعَتْهُ إلى هَابِي التُّرَابِ عَقيمِ[٣]

والوجه أن يقول: بين أذنيه لوقوعه مضافاً إليه[٤]. وقول الآخر:

أَعْرِفُ مِنْهَا الْجِيدَ وَالْعَيْنَانَا ... وَمَنْخِرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا[٥]

الشاهد فيه (**وَالْعَيْنَانَا**) والقياس(العينين)؛ لأنه معطوف على اسم منصوب، ثم إنه قال: (وَمَنْخِرَيْنِ) على الاستعمال الفاشي[٦]، والجمع بين

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٨٤/٢، ومعاني القرآن للأخفش: ٤٤٤/٢، ومشكل إعراب القرآن: ٤٦٦/٢-٤٦٨، وكشف المشكلات: ٩٧/٢، والتبيان في إعراب القرآن: ٥٦٦/٢.

(٢) البحر المحيط: ٢٣٨/٦.

(٣) البيت لهوبر الحارثي في الصحاح مادة (هتا): ٢٥٣٢/٦، ولسان العرب مادة (صرع): ١٩٧/٨، و(شظى): ٤٣٤/١٤، و(هبا): ٣٥١/١٥، وبلا نسبة في معاني القراءات: ٢٩٥، وسر صناعة الإعراب: ٧٠٤/٢، والصاحبي في فقه اللغة: ٢٩، والمغني في النحو: ٥٤/٢، وشرح المفصل: ٣٥٥/٢، و٣٦٦/٥، وهمع الهوامع: ١٤٥/١، وخزانة الأدب: ٤٥٣/٧.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٣٧٥/٢.

(٥) البيت لرؤبة في ملحق ديوانه: ١٨٧؛ ولرؤبة أو رجل من ضبة في المقاصد النحوية: ١١١/١، وخزانة الأدب: ٤٥٢/٧، والدرر: ١٣٩/١، وبلا نسبة في شرح المفصل: ٣٥٥/٢، وشرح التسهيل: ٦٦/١، ورصف المباني: ١١٧، وشرح ألفية ابن معطي: ٢٧٤/١، وأوضح المسالك: ٧٢/١، وشرح ابن عقيل: ٦٩/١، وشرح التصريح ٧٩/١، وخزانة الأدب: ٧/ ٤٥٣، و٤٥٦، و٤٥٧. وقد اختلف في رواية البيت فروي (أعشق) و(أحب) بدلا من (أعرف)، وجاء (الأنف) بدلا من الجيد.

(٦) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٣٤٠/٢.

لهجتين في كلام واحد جائز[١]، والذي يترجح عندي في توجيه الحديث النبوي هو التوجيه الثاني أي على لهجة بني الحارث بن كعب ومن وافقهم من العرب للأسباب الآتية:

١- إن التوجيه الأول للحديث قد ذكره ابن حجر محتملا له خلافا للتوجيه الثاني الذي ساقه شرّاح الحديث على سبيل الجزم، وصنيعهم هذا يظهر ميلهم إلى التوجيه على اللهجة المذكورة.

٢- إن أبا البقاء استحسن التوجيه على اللهجة المذكورة حين عنى له حديث لازم فيه الألف مثناه في حالة النصب[٢].

٣- إنها لهجة معروفة فاشية بدليل عدد القبائل التي عزيت إليها هذه الظاهرة اللهجيّة ونقل كثير من أئمة اللغة والنحو لها، وخرجت عليها شواهد عدة نثراً ونظماً[٣].

المطلب الثالث: الضمير الواقع بين المبتدأ والخبر أو ما أصله المبتدأ والخبر والاختلاف في الاعتداد به أو عدمه:

ضمير الفصل يتوسط بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله المبتدأ والخبر، والغرض منه الدلالة على تمام المبتدأ وأن ما بعده خبر وليس صفة[٤]، ومن أحكامه عند البصريين أنه لا محل له من الإعراب ويسمونه فصلا[٥]، قال تعالى: ﴿**إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ**﴾[٦]. فالضمير (نا) في محل رفع اسم (كان) ونصب الغالبين على أنه خبرها والضمير

(١) ينظر: شواهد التوضيح: ٢٣٦.

(٢) ينظر: إعراب الحديث النبوي: ٢٤٢-٢٤٣.

(٣) ينظر: المغني في النحو: ٢/٥٣-٥٥، وخزانة الأدب: ٧/٤٥٢-٤٥٥.

(٤) ينظر: المقتضب: ٤/١٠٣-١٠٤، وشرح المفصل: ٢/٣٣١.

(٥) ينظر: الغرة المخفية: ١/٣٣٠، وإئتلاف النصرة: ٧٥، وشرح التصريح: ١/٣١٤.

(٦) سورة الأعراف: من الآية (١١٣).

(نحن) لا محل له من الإعراب، أما عند الكوفيين فيطلقون عليه عماداً وله محل من الإعراب[١]، وعليه قراءة ابن مسعود: ﴿**وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ**﴾[٢]. برفع (الظَّالِمُونَ)[٣]، إذ جعلوا ضمير الفصل (هم) مبتدأ و(الظَّالِمُونَ) خَبراً له[٤]، ومن شواهدهم أيضاً قول الشاعر:

تَبْكِي عَلَى لُبْنَى وَأَنْتَ تَرَكْتَهَا ... وَكُنْتَ عَلَيْهَا بالمَلا أَنْتَ أَقْدَرُ[٥]

فلو جعل الشاعر الضمير (أنت) الثاني فصلاً لنصب ما بعده ولكنه جاء به مرفوعا، ومما يؤيد الوضع الفعلي لهذه اللهجة قول سيبويه: ((وقد جعل ناسٌ كثير من العرب هو وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسمٍ مبتدأ وما بعده مبني عليه، فكأنك تقول: أظن زيدا أبوه خيرٌ منه، ووجدتُ عمرا أخوه خيرٌ منه))[٦]. ثم حكى عن أبي عمرو أنه كان يقول: ((إن كان لهو العاقل))[٧]. ويظهر أن الكوفيين قد اختاروا في ذلك ما نطقت به قبيلة تميم قال الأخفش: ((تقول: وَجَدْتُهُ هُوَ، وأتاني هُو، فتكون صفة،... وقد تجري في جميع هذا مجرى الاسم فيرفع ما بعده إن كان ما قبله

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٥١/١، والأصول في النحو: ١٢٥/٢، وحاشية الخضري: ٣٠٤/١.

(٢) سورة الزخرف: الآية (٧٦).

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٧/٣، ومختصر في شواذ القراءات: ٣٦، والبحر المحيط: ٢٧/٨، والدر المصون: ٦٠٦/٩، وروح المعاني: ١٠١/١٣.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٧/٣، وإعراب القراءات الشواذ: ٢٢٥/٢.

(٥) البيت لقَيْسِ بنِ ذُرَيْحٍ في ديوانه: ٧٦، والكتاب: ٣٩٣/٢، والمقتضب: ١٠٥/٤، وشرح أبيات الجمل: ١٢٧، وشرح المفصل: ٣٣٢/٢، ولسان العرب مادة (ملو): ٢٩٢/١٥، وتاج العروس مادة (ملو): ٥٥٥/٣٩، وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه: ١٥٥، ويروى (تحن إلى) مكان (تبكي على) و(ليلى) مكان (لبنى).

(٦) الكتاب: ٣٩٢/٢.

(٧) المصدر نفسه: ٣٩٣/٢.

ظاهراً أو مضمراً في لغة لبني تميم في قوله: ﴿**إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ**﴾[١].))[٢].

ومما يُحمل على هذه اللهجة في الحديث قوله ﷺ: ((**كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ هُمَا اللَّذَانِ يُهَوِّدَانِهِ وَيُنَصِّرَانِهِ**))[٣]. كذلك وقع في احدى طرق روايته عند ابن حجر[٤]. فيجوز في (**اللَّذَانِ**) الرفع والنصب، فالرفع على أن يكون (أَبَوَاهُ) مُبْتَدأ وَهما مُبْتَدأ ثَان وَخَبره اللَّذَان وَالْجُمْلَة خبر (أَبَوَاهُ)، أو يكون الضمير بدل من (أَبَوَاهُ) إِذا أجزنا إِبْدَال الضَّمِير من الظَّاهِر و(اللذان) خبر (أَبَوَاهُ)، أما النصب فنزولاً عند رأي البصريين وهو أن (هما) فصل لا محل له من الإعراب والاسم الموصول عندئذٍ منصوب على أنه خبر لـــ (يكون)[٥].

ويجد الرضي قول البصريين أن ضمير الفصل ملغى فلا محل له من الإعراب اظهر من قول الكوفيين للعلل الآتية:

-إن المضمر لا يؤكد به المظهر فلا يقال: جاءني زيدٌ هو، على أن الضمير لزيد.

-لزوم ضمير الفصل (العماد) صيغة واحدة وهي صيغة الضمير المرفوع، مما يؤكد على حرفيته؛ لأن الحروف عديمة التصرف.

-لما كان الغرض منه دفع التباس الخبر الذي بعده بالصفة فأفاد بذلك معنىً في غيره، وهذا من لوازم الحروف[٦].

أقول: إن اعتراض الرضي فيه نظر لما يأتي:

---

(١) سورة الأنفال: من الآية (٣٢).

(٢) ينظر: معانى القرآن للأخفش: ٣٤٨/١.

(٣) صحيح البخاري: ٣٣٨/٢ (١٣٥٨).

(٤) ينظر: فتح الباري: ٢٥٠/٣.

(٥) ينظر: الكتاب: ٣٩٣/٢، ومغني اللبيب: ٦٤٦.

(٦) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: ٦٤/٣-٦٧.

١- إن رأي الكوفيين إنما جاء مبنياً على لهجة عربية فصيحة منسوبة إلى قبيلة تميم وغيرها من العرب معززة بالشواهد المتنوعة والمتوافرة والمعلوم أن المرجع عند الاختلاف إلى السماع فإن سمع قلنا به.

٢- إن سيبويه نقل لنا هذه اللهجة ولم يذكر هو أو غيره من النحاة أنها أقل فصاحة أو أضعف من تلكم اللهجة التي تسلب ضمير الفصل معنى الاسمية وتصيّره إلى حيّز الحروف.

٣- إن ما قدمه الرضي من إنكار لا يخلو من ضعف فزعمه أن المضمر لا يؤكد به المظهر لا ينطبق والحالة هذه، فالضمير فيما مثلنا به لم يعرب توكيداً وإنما اعرب مبتدأً وما تلاه خبرٌ له فالتأكيد من فَوَائِد مَجِيئه لا أكثر(١). أما مجيئه بصيغة الضمير المرفوع المنفصل مطابقا للمبتدأ فليكون مبتدأ ثان وما بعده خبر له، والجملة الأسمية خبر للأول، وأما بصدد إفادته معنى في غيره وإن تلكم السمة من خواص الحروف لا غير فيرده أن هناك أسماء كثيرة أفادت معنى في غيرها كأسماء الشرط والاستفهام ونحوها، فليست أسمية ضمير الفصل بدعا من الأمر في هذا.

وبناء على ما مرَّ فإن عدَّ ضمير الفصل مبتدأ وما بعده خبر له مستعمل في العربية، والحديث النبوي الذي مثلنا به يضيف شاهداً سماعياً في اختيار الكلام يسند مذهب الجواز ويقويه والله أعلم.

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٣٠٣/١، وهمع الهوامع: ٢٧٥/١.

المطلب الرابع: استعمال (خير) و(شر) بلفظي (أخير) و(أشر):

القياس في صوغ اسم التفضيل على وزن (أَفْعَل)[١]، فالقياس أنْ يقال: أخير وأشرّ من الخير والشر، ولكن الأكثر حذف همزتهما فيقال في المدح: خير من كذا، وفي الذم: أشر من كذا[٢]. وبذلك نزل القرآن الكريم قال تعال: ﴿**أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا**﴾[٣]. وقال تعالى: ﴿**إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ**﴾[٤]. وقد جاءت أحاديث نبوية مخالفة للاستعمال الشائع منها:

قوله ﷺ: ((**إِنَّ مِنْ أَخْيَرِكُمْ أَحْسَنَكُمْ خُلُقًا**))[٥].

وقوله ﷺ: ((**إِنَّ مِنْ أَشَرِّ النَّاسِ عِنْدَ اللَّهِ مَنْزِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الرَّجُلَ يُفْضِي إِلَى امْرَأَتِهِ وَتُفْضِي إِلَيْهِ ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا**))[٦].

وتعليقات شراح الحديث على الأحاديث السابقة ونحوها تجيز هذا الاستعمال على أنه لهجة فصيحة قليلة الاستعمال تكررت في الأحاديث، قال النووي: ((وَهِيَ لُغَةٌ قَلِيلَةٌ تَكَرَّرَتْ فِي الْأَحَادِيثِ وَأَهْلُ الْعَرَبِيَّةِ يُنْكِرُونَهَا وَيَقُولُونَ الصَّوَابُ خَيْرٌ وَشَرٌّ وَلَا يُقَالُ أَخْيَرُ وَلَا أَشَرُّ وَلَا يُقْبَلُ إِنْكَارُهُمْ فَهِيَ لُغَةٌ قَلِيلَةُ الِاسْتِعْمَالِ))[٧]. وقال ابن حجر: ((وَرِوَايَةُ أَشَرِّ النَّاسِ بِزِيَادَةِ الْأَلِفِ لُغَةٌ فِي شَرٍّ يُقَالُ خَيْرٌ وَأَخْيَرُ وَشَرٌّ وَأَشَرُّ بِمَعْنًى وَلَكِنِ الَّذِي بِالْأَلِفِ أَقَلُّ اسْتِعْمَالًا))[٨]، وقال العيني: ((إن صحت الرِّوَايَة بأفعل

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ١٢٠/٤، وشرح ابن الناظم: ٣٤١، وشرح شذور الذهب: ٤٢٠، والنكت على الألفية والكافية: ١٢٥/٢.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٥٠٤/١، وحاشية الخضري: ١٠٨/٢.

(٣) سورة الفرقان: من الآية (٢٤).

(٤) سورة الأنفال: الآية (٥٥).

(٥) صحيح البخاري: ٢٣٧/٨ (٦٠٢٩).

(٦) صحيح مسلم: ١٠٦٠/٢ (١٤٣٧).

(٧) شرح النووي على مسلم: ٧٦/١٦.

(٨) فتح الباري: ٤٧٥/١٠.

التَّفْضِيل لَا يلْتَفت إِلَى مَا قَالَه الْجَوْهَرِي[١] وَغَيره))[٢]. وقال السيوطي: ((من أشر النَّاس كَذَا الرِّوَايَة بِالْألف وَهِي لُغَة قَلِيلَة ثمَّ ينشر سرها))[٣].

والذي يبدو لنا أنه لمَّا كثر استعمال صيغة التفضيل من الخيرِ والشرِّ اختصروها كما حذفوا الهمزة من بسم الله ونحوها فحذفوا الهمزة من (أخيرَ) و(أشرَّ)، وقالوا في المدح والذَّم: (هو خيرٌ من كذا)، و(شرٌّ من كذا)[٤]، وانكروا الأصل إلاَّ في لهجة بَنِي عَامِرٍ كما نسبها الفيومي[٥]، إذ إنه لم يصبها هذا التطور في الاستعمال فبقيت على حالها، ومنه قراءة أبي قلابة لقوله تعالى: ﴿**سَيَعْلَمُونَ غَدًا مَنِ الْكَذَّابُ الْأَشِرُ**﴾[٦]. بِفَتْحِ الشِّينِ وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ (الْأَشَرُّ)[٧]، وقول الراجز:

بلالُ خيرُ الناسِ وابنُ الأخْيَرِ[٨]

---

(١) قال الجوهري: ((وفلان شر الناسِ، ولا يقال أَشَرُّ الناسِ إلا في لغة رديئة)). الصحاح مادة (شرر): ٦٩٥/٢.

(٢) عمدة القاري: ١٨٥/٢٤.

(٣) الديباج: ٤٨/٤.

(٤) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: ٥١٣/٣.

(٥) ينظر: المصباح المنير مادة (شرر): ٣٠٩/١.

(٦) سورة القمر: الآية: (٢٦).

(٧) محمد بن احمد بن أبي دارة أبو قلابة : مقرئ معروف، روى القراءة عن الحسن بن داود النقّار وجعفر بن حميد وعبد الله بن عثمان الفسطاطي. ينظر: غاية النهاية في طبقات القرّاء: ٦٢/٢، والقراءة في: مختصر في شواذ القراءات: ١٤٨، والمحتسب: ٢٩٩/٢، والجامع لأحكام القرآن: ١٣٩/١٧، والبحر المحيط: ١٧٩/٨، والدر المصون: ١٤٠/١٠، وروح المعاني: ٨٩/١٤.

(٨) الرجز لرؤبة في ديوانه: ٦٢، وقبله: يا قاسم الخيرات وابن الأخير، والزاهر: ٣٧٥/١، والمحتسب: ٢٩٩/٢، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية: ٥٠٤/١، وشرح التصريح: ٩٢/٢، وهمع الهوامع: ٣١٩/٣، وشرح الأشموني: ٢٩٩/٢.

وكما ندر ورود الهمزة في التفضيل ندر سقوطها في التعجب فقيل: (ما خَيرهُ) بمعنى (ما أخيره)[١]. أما موقف النحاة من استعمال (أخير) و(أشر) فقد ذكروا أنهما يجريان على القياس من جهة صوغهما على زنة أفعل بيد أنهم منعوا استعمالهما في غير المسموع على أنها لهجة نادرة الاستعمال[٢]. إن هذا العرض يحيلنا إلى الاستنتاجات الآتية:

١- إن (خير) و(شَرّ) قد خَرَجَا عن نظائرهما في بابِ التفضيل والتعجُّب.

٢- إنهما قد يستعملان على الأصل والقياس كما في القراءة الشاذة وقول رؤبة والأحاديث الصحيحة وبناء على ذلك فإنه لا يمتنع القياس على اللهجة القليلة إذا كانت موافقة للقياس[٣].

٣- يرى شراح الحديث أن استعمال (أخير) و(أشر) لهجة جائزة وإنْ كانت قليلة في الاستعمال؛ بدليل ثبوتهما في الأحاديث الصحيحة.

٤- إن وصف الجوهري هذه اللهجة بالرديئة فيه نظر؛ لأن اللهجة تقاس فصاحتها بمدى توافقها مع أقيسة النحاة وسعة استعمالها، فكان الأجدر به أن يقتصر على القول بأنها لهجة قليلة يتوقف في محاكاتها على الرغم من أنها صحيحة لأنها موافقة للقياس.

٥- جاءت الأحاديث الصحيحة باللهجتين جميعا، وهي حجة في جوازهما جميعا، وتمثل شواهد سماعية تضاف إلى المسألة وتعزز من جواز القياس على لهجة (أخير) و(أشر).

---

(١) ينظر: الزاهر: ٣٧٥/١، وشرح التسهيل: ٣٨٢/٢، والبهجة المرضيّة : ٤٦/٢.

(٢) ينظر: المحتسب: ٢٩٩/٢، وشرح التسهيل: ٣٨٢/٢، والمساعد: ١٦٦/٢-١٦٧، وتمهيد القواعد: ٢٦٥٩/٦، وحاشية الصبان: ٦٢/٣.

(٣) ينظر: الخصائص: ١٢/٢، وارتقاء السيادة في علم أصول النحو: ١٠٥.

المطلب الخامس: المنادى المرخم:

قوله ﷺ: **((يَا عَائِشَ هَذَا جِبْرِيلُ يُقْرِئُكِ السَّلَامَ))**[١].

وقوله ﷺ: **((مَنْ أَنْفَقَ زَوْجَيْنِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ دَعَاهُ خَزَنَةُ الْجَنَّةِ كُلُّ خَزَنَةِ بَابٍ أَي فُلُ هَلُمَّ))**[٢].

نلاحظ في الحديثين أعلاه مفارقة في ضبط الاسم المنادى المرخم (عائش) و(فل) – مرخم فلان– مع أنهما استحقا أن يُحرك آخرهما بالحركة نفسها من جهة أن الأول منادى مفرد معرفة والثاني نكرة مقصودة، وهذا الاختلاف في التعامل مع المنادى المرخم فسّره النحاة في ضوء الاستعمال اللهجي المسموع عن العرب ننقله إجمالا في قول سيبويه: ((واعلم أن الحرف الذي يلي ما حذفت ثابتٌ على حركته التي كانت فيه قبل أن تَحذف، إن كان فتحا أو كسرا أو ضما أو وقفا؛ لأنك لم ترد أن تجعل ما بقي من الاسم اسما ثابتا في النداء وغير النداء، ولكنك حذفت حرف الإعراب تخفيفا في هذا الموضع وبقي الحرف الذي يلي ما حُذف على حاله؛ لأنه ليس عندهم حرفَ الإعراب. وذلك قولك يا حارثُ: يا حارِ، وفي سلَمةَ: يا سلَمَ، وفي بُرثُن: يا بُرثُ، وفي هرقْلَ: يا هِرَقْ))[٣]. وقال أيضاً: ((قال بعض العرب إذا رخموا: يا طَلَحُ))[٤]. وحاصل قول سيبويه أنه سُمع عن العرب في المنادى المرخم لهجتان هما:

الأولى: تقدير ثبوت الحرف المحذوف وترك ما قبله بعد الحذف على حاله في حركته وسكونه نحو: يا فاطمَ، ويا هِرْقْ، وهي لهجة أكثر

---

(١) صحيح البخاري: ٢٩٢/٥ (٣٧٦٨).

(٢) صحيح البخاري: ٣٤/٤ (٢٨٤١)، وصحيح مسلم: ٧١٢/٢ (١٠٢٧).

(٣) الكتاب: ٢٤١/٢.

(٤) المصدر نفسه: ٢٤٨/٢.

العرب وتسمى لهجة من ينتظر، أي من لا ينتظر الحرف المحذوف، بل يعدُّ ما في آخر الكلمة هو الآخر فيبنيه على الضم.

الثانية: بقاء الاسم المرخم كأنه لم يحذف منه شيء فيُعامل آخره معاملة الأسماء التامة من البناء على الضم نحو: يا فاطمُ، ويا جعفُ، ويطلق عليها لهجة من لا ينتظر(١).

قال العيني في تفسير الحديث الأول: ((قَوْله: (يَا عائشَ)، مرخم يجوز فِي الشين الضَّم وَالْفَتْح))(٢). وقال النووي في تعليقه على ضبط الحديث الثاني: ((هَكَذَا ضَبَطْنَاهُ أَيْ فُلُ بِضَمِّ اللَّامِ وَهُوَ الْمَشْهُورُ وَلَمْ يَذْكُرِ الْقَاضِي وَآخَرُونَ غَيْرَهُ وَضَبَطَهُ بَعْضُهُمْ بِإِسْكَانِ اللَّامِ وَالْأَوَّلُ أَصْوَبُ مَعْنَاهُ أَيْ فُلَانٌ فَرُخِّمَ وَنُقِلَ إِعْرَابُ الْكَلِمَةِ عَلَى إِحْدَى اللُّغَتَيْنِ فِي التَّرْخِيمِ))(٣).

والملاحظ في تلكم اللهجتين أنه لا فرق بين الاسم المختوم بالهاء وغير المختوم بالهاء نحو فاطمة وجعفر فهما في المعاملة سواء على لهجة من يتنظر أو على لهجة من لا ينتظر(٤).

وتأييدا لاستعمال الحديث النبوي للمنادى المرخم نسوق ما جاء شاهدا على اللهجتين من قراءات الكتاب العزيز نحو قوله تعالى: ﴿**وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ**﴾(٥).

---

(١) ينظر: اللمع في العربية: ١١٤-١١٥، والمقرب: ٢٠٥-٢٠٦، وتوضيح المقاصد: ٢/٢٢٥-٢٢٦، وشرح التصريح: ٢/٢٦١. وقد ضمت كتب النحويين تسميات أخرى لتلكم اللهجتين نحو: (من نوى الحذف، ومن لم ينو الحذف) و(من نوى الرد ومن لم ينو الرد) وقد اثبتنا التسمية الأكثر شيوعا والله أعلم. ينظر: المقرب: ٢٠٧، وأوضح المسالك: ٢/١٩١-١٩٢.

(٢) عمدة القاري: ١٦/٢٥٠.

(٣) شرح النووي على مسلم: ٧/١١٧.

(٤) ينظر: الكتاب: ٢/٢٥٤، وشرح المفصل: ١/٣٧٦.

(٥) سورة الزخرف: من الآية (٧٧).

في قراءة من رخم (مالك)[١] على (يا مالِ) في لهجة من ينتظر، و(يا مالُ) في لهجة من لا ينتظر، ((كأنه جعله اسماً على حاله))[٢]. ومثل ذلك ضمَّ ديوان العرب الشعر شواهد تمثل اللهجتين في المنادى المرخم فمن ذلك على لهجة من ينتظر قول امرئ القيس:

أَحَارِ تَرَى بَرْقًا أُرِيكَ وَمِيضَهُ ... كَلَمْعِ الْيَدَيْنِ فِي حَبِيٍّ مُكَلَّلِ[٣]

وعلى لهجة من لا ينتظر قول عنترة العبسي:

يَدْعُونَ عَنْتَرُ والرِمَاحُ كأنَّها ... أشْطَانُ بِئر في لَبَانِ الأَدْهَمِ[٤]

وأصلهما قبل الترخيم (يا حارث) و(ياعنترة). وفي الموازنة بين فصاحة اللهجتين يرى النحويون أن اللهجة الأولى أقيس في اللغة واكثر في الاستعمال بالمقارنة بالثانية التي هي أقل استعمالا[٥]، والسبب وراء ذلك بيّنه ابن الوراق بقوله: ((وإنما صار في الترخيم المختار أن يحذف آخره ويبقى ما قبله على حركته وسكونه؛ لأنَّ الاسم في الحقيقة موضع الحروف، وإنما يحذف هذا الموضع فقط، فوجب أن يبقى ما قبله على

---

(١) قرأ علي بن أبي طالب وابن مسعود وابن يعمر وابن وثاب والأعمش وأبو الدرداء: (يا مالِ)، وقرأ أبو السرار الغنوي: (يا مالُ). ينظر: مختصر في شواذ القراءات: ١٣٦-١٣٧، ومعاني القرآن للنحاس: ٣٨٥/٦، والمحتسب: ٢٥٧/٢، والكشاف: ٢٦٤/٤، والجامع لأحكام القرآن: ١١٦/١٦، والبحر المحيط: ٢٧/٨-٢٨، والدر المصون: ٦٠٧/٩.

(٢) مختصر في شواذ القراءات: ١٣٦.

(٣) البيت في ديوانه: ٢٤، والكتاب: ٢٥٢/٢، والكامل في اللغة والأدب: ١٨١/٢، وضرائر الشعر: ١٥٨.

(٤) البيت في ديوانه: ٢١٦، والكتاب: ٢٤٥/٢-٢٤٦، ومعاني القرآن وإعرابه: ٣٣٧/٣، ومعاني القرآن للنحاس: ٣٨٥/٤، وسر صناعة الإعراب: ٨٠/٢، وهمع الهوامع: ٨٨/٢، وبلا نسبة في المحتسب: ١٠٩/١.

(٥) ينظر: الكتاب: ٢٥٠/٢، وشرح المفصل: ٣٧٩/١، وارتشاف الضرب: ١٥٧/٢، وأوضح المسالك: ١٩٠/٢، وشرح التصريح: ٢٦١/٢.

أصله ليدل ذلك على المحذوف))[١]. إن تقرّي الأمثلة التطبيقية في الصحيحين وما رافقهما من أقوال شراح الحديث وما اهتدينا إليه من قراءات قرآنية وشواهد شعرية وأقوال النحاة ينتهي بنا إلى ما يأتي:

– إن العرب تستعمل أسلوب الترخيم في النداء في ضوء لهجتين الأولى تسمى لهجة من ينتظر، ويطلقون على الثانية لهجة من لا ينتظر؛ لأنه لما جاز في المنادى المفرد العلم والنكرة المقصودة حذف التنوين منه والإعراب جاز فيه أيضا حذف الحرف الأخير تخفيفا لدلالة ما بقي من الاسم عليه[٢].

– إن لهجة من ينتظر موافقة للقياس النحوي وأكثر في الاستعمال؛ لأن الحرف المتحمل للحركة الإعرابية هو الحرف الأخير من الكلمة فإذا ما حذف الحرف الأخير وجب زوال الحركة الإعرابية معه وبقي ما قبله على ما هو عليه من حركة أو سكون ليدل على الحرف المحذوف.

– ورد في الحديث النبوي استعمال اللهجتين مما يدلل على سعة الاستعمال اللهجي للحديث النبوي مع تأكيد شراح الحديث على صحة ضبط هاتين اللهجتين من دون التشكيك بتغيير الرواة للمتن النبوي.

المطلب السادس: الوقف على المنصوب المنون بغير ألف:

القاعدة العامة في اللغة العربية في الوقف على أسم منصوب منون أن يختم بألف[٣]، وقد ورد ما يخالف هذا الأصل في الصحيحين منها:

قوله ﷺ: **((إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الأُمَّهَاتِ وَوَأْدَ الْبَنَاتِ وَمَنَعَ وَهَاتِ...))**[٤].

---

(١) علل النحو: ٢٢٣.

(٢) ينظر: الترخيم في العربية: ٤٨–٤٩.

(٣) ينظر: التبصرة والتذكرة: ٧١٧/٢، وتوضيح المقاصد: ١٢٣/٣، وشرح ابن عقيل: ١٤٣/٤.

(٤) صحيح البخاري: ٦٠١/٣ (٢٤٠٨).

فحذف الألف من (منع) والقياس فيه (منعاً)، وقد تتبع ابن مالك هذا الاستعمال وعزاه إلى توجيهات ثلاث هي:

الأول: إنه وقع على لهجة ربيعة؛ لأنهم يقفون على المنوّن المنصوب بالسكون فلا يكتبون الألف، وإنما كتب المنون المنصوب بالألف لأنّ تنوينه يبدل في الوقف ألفا، فروعي في لهجة ربيعة جانب الوقف كما روعي في (مسلمة) فتكتب بالهاء لثبوتها وقفاً ولم يبالوا بثبوتها في الوصل تاءً[١].

الثاني: ذكر أنه ((يمكن أن يكون الأصل (ومنعَ حقٍ) فحذف المضاف وبقيت هيئة الإضافة))[٢]. وناظره بقوله تعالى: ﴿**لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ**﴾[٣]. في قراءة من ضم الفاء بلا تنوين (لا خوفُ عليهم)[٤] على تقدير: (لا خوفُ شيءٍ عليهم)؛ وإنما صنعوا ذلك ليستدل على قصد الإضافة[٥].

الأخير: إن تنوين (منعاً) أبدل واواً وأدغم في الواو فصار اللفظ – يعني بعد قلبها واواً مشددة – كـــ (يُعَوَّل) ونحوه فجعلت صورة الخط مطابقة للفظه[٦].

وحاصل ما مر فإن من لهجات العرب من يعامل المنصوب المنون معاملة المرفوع والمجرور فهم يحذفون التنوين من المنصوب ولا يبدلون منه ألفا ليجري الْبَاب مجْرىً وَاحِدًا، وهم يفعلون ذلك طلباً للخفة، فحذف

---

(١) ينظر: شواهد التوضيح: ٨٨-٨٩.

(٢) المصدر نفسه: ١٠٣.

(٣) سورة يونس: من الآية (٦٢).

(٤) وهي قراءة ابن محيصن، ينظر: الكامل في القراءات: ٤٨٣، والبحر المحيط: ٣٢٢/١، والنشر: ٢١١/٢، وإتحاف فضلاء البشر: ١٣٤.

(٥) ينظر: شواهد التوضيح: ٩١.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ١٠٣.

التنوين مع حذف الفتحة أخف من بقاء الفتحة مقلوبة عن التنوين[١]، قال ابن جني: ((من العرب من يقف على المنصوب المنون بلا ألف، فيقول: ضربت زيدْ، وكلمت محمدْ، كما يقف على المرفوع بلا واو، وعلى المجرور بلا ياء، فيقول: هذا جعفرْ، ومررت بجعفرْ))[٢]. وهذه اللهجة هي لهجة قبيلة (ربيعة)[٣]، قال ابن هشام: ((تَنْوِين الِاسْم الْمَنْصُوب نَحْو: (رَأَيْت زيداً) هَذَا وقف عَلَيْهِ الْعَرَب بِالْألف إِلَّا ربيعَة فَإِنَّهُم وقفُوا على نَحْو: (رَأَيْت زيدً) بالحذف))[٤]. قَالَ شَاعِرهمْ:

أَلا حبَّذا غُنْمٌ وحُسْنُ حَدِيثها ... لقد تَرَكَتْ قلبِي بهَا هائماً دَنِفْ[٥]

ومن شواهدها أيضاً قول الشاعر:

تُكَتِّبانِ في الطَرِيق لامَ أَلِفْ[٦]

جاء في شرح هذا البيت قول البغدادي: ((فالظاهر أن يقول لامًا وألفًا، وجهه أنه حذف التنوين من الأول من باب الوصل بنية الوقف،

---

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢/٢٧٢-٢٧٤، وهمع الهوامع: ٣/٤٢٧، واللهجات العربية في التراث: ٢/٤٨١.

(٢) سر صناعة الإعراب: ٢/١٤٠.

(٣) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢/٢٧٢-٢٧٤، وارتشاف الضرب: ٢/٧٩٩، وهمع الهوامع: ٣/٤٢٧، والوقف في العربية: ١١٢.

(٤) شرح قطر الندى: ٣٢١.

(٥) البيت لم أقف على قائله وهو بلا نسبة في شرح الكافية الشافية: ٢/٣٢٤، وشرح وشرح قطر الندى: ٣٢١، والمقاصد النحوية: ٣/٥٠٣، وهمع الهوامع: ٣/٤٢٧.

(٦) قطعة من الرجز لابي النجم العجلي الفضل بن قدامة في ديوانه: ٢٦٨، والرواية والرواية فيه: كأنَّما تُكَتِّبانِ لامَ أَلِفْ، وهو له في المقتضب: ١/٢٣٧، والخصائص: ٣/٣٠٠، ومغني اللبيب: ٤٨٤، وهمع الهوامع: ٢/٥٨٤، وخزانة الأدب: ١/١٠٢، وبلا نسبة في الكتاب: ٣/٢٦٦، ومعاني القرآن وإعرابه: ١/٦١، والمخصص: ٥/١٦٦، وشرح شافية ابن الحاجب: ٢/٢٢٣.

وحذف العاطف ووقف على الثاني على لغة ربيعة، وليس في واحد من هذه الثلاثة ضرورة))[١]. ومثله قول يزيد بن الحكم الثقفي:

فَلَيتَ كَفافًا كانَ خَيرُكَ كُلّهُ .....وَشَرُّكَ عَنّي ما ارتَوى الماءَ مُرتَوي[٢]

قال البغدادي: ((وقف على لغة ربيعة، فإن لغتهم الوقف على المنصوب المنون بالسكون))[٣]. ويفهم من هذه النصوص أن الوقف بالسكون جائز، ولكنه مخالف للغة المشتركة. وأما في الشعر فليس من الضرورة؛ لأنه وافق لهجة من لهجات العرب، أما قراءة القرآن فهي سنة متبعة فمن يقرأ بقراءة فعليه أن يلتزم بها، وقد قرئ بالوقف على تنوين المنصوب بالسكون في قوله تعالى: ﴿**الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاء بِنَاءً وَأَنزَلَ مِنَ السَّمَاء مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ فَلاَ تَجْعَلُواْ لِلّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ**﴾[٤]. فسكّن الهمزة وطرح الألف من (بناءْ، ماءْ)[٥]، وقد بيّن ابن خالويه الحجة في ذلك بقوله: ((والحجة لمن قصر وطرح الألف: أن يقول: الوقف يزيل الحركة في الرفع والخفض، فإذا زالت الحركة في الرفع والخفض سقط التنوين، لأنه تابع لهما، فجعل النصب قياسًا على الرفع والخفض، ويستدل على ذلك أنها مكتوبة في السواد بألف واحد))[٦].

---

(١) خزانة الأدب: ٩٩/١.

(٢) البيت له في أمالي القالي: ١٢٥/١، ومغني اللبيب: ٣٨١، وخزانة الأدب: ١٣٣/١، وبلا نسبة في الإنصاف: ١٧٣/١، واللباب: ٢١٩/١، وأمالي ابن الحاجب: ٦٤٣/٢.

(٣) خزانة الأدب: ٤٧٨/١٠.

(٤) سورة البقرة: الآية (٢٢).

(٥) وهي إحدى طرق القراءة المروية عن حمزة. ينظر: الكشف: ٥٤/١، والتيسير: ٤٠، والنشر: ٣٤١/١، و٣٥٦.

(٦) الحجة في القراءات السبع: ٧٢.

والذي ننتهي إليه أن الأفصح في الوقف على المنصوب المنون أن يكون بالألف ويجوز أن يوقف عليه بالسكون بلا ألف متابعة للهجة ربيعة واستصحابًا للأصل في الوقف على المنون. وأما القول بأنه ضرورة أبيحت للشاعر دون الناثر فيرده وروده في متون الحديث النبوي الشريف، وأما في قراءة القرآن فتراعى طرائق القراءة المعتدُّ بها والله أعلم.

المبحث الثاني

لهجات العرب الواردة في الصحيحين في الأفعال

المطلب الأول: إجراء فعل القول مجرى فعل الظَّنِّ:

يجري فعل القول مجرى فعل الظن فينصب مفعولين لـ (تقول)[1]، والعلة وراء ذلك أن ((القول والظن يدخلان على جملة فتصورهما في القلب هو الظن أو العلم و التعبير عنه باللسان هو القول، كما تقول: قول فلان، ومذهب فلان، وقولك: ما تقول في مسألة كذا؟ أي: ما ظنك وما اعتقادك))[2]. إلا أن العرب اختلفوا في هذا الإجراء على لهجتين:

الأولى: لهجة عامة العرب وعندهم أن القول لا يجري مجرى الظن في نصب المفعولين إلا إذا كان مقيداً بشروط أربعة هي: أن يكون فعلًا مضارعًا، مبدوءاً بتاء الخطاب، مسبوقاً باستفهام، وأن لا يفصل بينه وبين الاستفهام بفاصل غير أحد المفعولين، أو الظرف أو الجار والمجرور. فإن أنتفى أحد هذه الشروط بطلت موافقة القول للظن وتعينت الحكاية نحو قولك: أأنت تقول: زيدٌ راحلٌ؟[3]. أما إذا اجتمعت الشروط المذكورة جاز

(١) ينظر: الجمل في النحو: ١٧٣، والمقتضب: ٣٤٩/٢، وتوضيح المقاصد: ٢٣٤/١، وشرح ابن عقيل: ٤٨/٢، وشرح شذور الذهب: ٣٨٨-٣٨٩.

(٢) المسائل النحوية في كتاب فتح الباري: ٤٤٦/١.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢٥٣/١، وتوضيح المقاصد: ٢٣٤/١، وشرح الأشموني: ٣٧٥/١.

رفع المبتدأ والخبر على الحكاية نحو: أتقول زيدٌ منطلقٌ، وجاز إجراء القول مجرى الظن[١]، نحو قول الشاعر:

مَتى تقولُ القُلُصَ الرَّواسِمَا ... يَحْمِلْنَ أُمّ قَاسِمٍ وقَاسِمَا[٢]

إذ نُصب (القلص)؛ لأنه حمل (تقول) على تظن.

الثانية: لهجة بني سُلَيْم فهم يجرون القول وفروعه مجرى الظن مطلقاً نحو: قلتُ زيداً خارجاً[٣]. وقد حكى سيبويه كلتا اللهجتين ((واعلم أنَّ (قلت) إنما وقعت في كلام العرب على أن يُحْكى بها، وإنما تَحْكِي بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً، نحو قلتُ: زيدٌ منطلقٌ؛ لأنه يَحسن أن تقول: زيدٌ منطلقٌ، ولا تدخل (قلت) وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه، وتقول: قال زيدٌ إنّ عمراً خيرُ الناس وتصديق ذلك قوله جل ثناؤه: ﴿**وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ**[٤]﴾. ولولا ذلك لقال: (أَنّ الله) وكذلك جميع ما تصرَّفَ من فعله، إلاّ (تَقولُ) في الاستفهام، شبهوها بـ(تظن)، ولم يجعلوا كـ(يظن) وأظنّ في الاستفهام؛ لأنّه لا يَكادُ يُستفهَمُ المخاطَبُ عن ظنِّ غيره ولا يُستفَهم هو إلاّ عن ظنِّه، فإنما جُعلتْ كـ(تَظنّ)))[٥]. ثم علّق على لهجة بني سليم ذاكراً ((أن ناساً من العرب يُوثق بعربيّتهم – وهم بنو سُلَيْمٍ – يجعلون بابَ قلتُ أجْمَعَ مثلَ ظننتُ))[٦].

---

(١) ينظر: النكت على الألفية والكافية: ٣٣٨/١.

(٢) البيت لهدبة بن خشرم في ديوانه: ١٣٠، والمقاصد النحوية: ١٧٩/٢، وبلا نسبة في شرح ابن الناظم: ١٥٣، وشرح شذور الذهب:٣٨٩، وشرح ابن عقيل: ٤٨/٢، وهمع الهوامع: ٥٦٧/١، وشرح الأشموني: ٣٦٧/١.

(٣) ينظر: المغني في النحو: ٣٣٤/٣، وشرح ابن الناظم: ١٥٢، وهمع الهوامع: ٥٦٦/١.

(٤) سورة آل عمران: من الآية (٤٢).

(٥) الكتاب: ١٢٢/١.

(٦) المصدر نفسه: ١٢٤/١.

ومن مواضع إجراء القول مجرى الظن في الصحيحين قوله ﷺ: **((أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ نَهَرًا بِبَابِ أَحَدِكُمْ يَغْتَسِلُ فِيهِ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسًا مَا تَقُولُ ذَلِكَ يُبْقِي مِنْ دَرَنِهِ))**[١].

وقوله ﷺ: **((...آلْبِرَّ تَقُولُونَ بِهِنَّ..))**[٢].

وقد تعقب ابن مالك هذين الحديثين ذاكراً أن فيهما شاهداً على اللهجة المشهورة فاعرب في الحديث الأول (ذلك) في محل نصب المفعول به الأول، و(يبقي) في محل نصب المفعول به الثاني على أن (تقول) استحق أن يعمل عمل (تظن) لاستيفائه الشروط المذكورة، والتقدير: (أي شيء تظن ذلك الاغتسال مبقياً من درنه) ومثله الحديث الثاني على أن المفعول الثاني في النص هو (بهن)[٣]، وقدره الكرماني ((ملتبسا بهن))[٤].

ووافقت لهجة بني سُلَيْمٍ قوله ﷺ: **((... أَلاَ تَقُولُوهُ: يَقُولُ لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ...))**[٥]. فحمل ابن بطال فعل القول هنا على الظن على الرغم من مخالفته لشرط اتصاله بالاستفهام إذ قال: ((والمعنى ألا تظنونه يقول: لا إله إلا الله، وقد جاء القول بمعنى الظن كثيرًا في لغة العرب))[٦]. وتابعه الكرماني على تقديره المذكور[٧]. واحتمل ابن حجر وجها آخر وهو أن تكون (تقولونه) هنا بمعنى الرؤية والسماع فيكون الحديث هنا من قبيل التضمين ورجحه بوصفه توجيه ابن بطال والكرماني

(١) صحيح البخاري: ١٤١/١ (٥٢٨).
(٢) المصدر نفسه: ٥٠٧/٣ (٢٠٣٤).
(٣) ينظر: شواهد التوضيح: ١٥١.
(٤) الكواكب الدراري: ١٦٨/٩.
(٥) صحيح البخاري: ٤٦٣/٩ (٦٩٣٨).
(٦) شرح صحيح البخاري: ٥٩٨/٨.
(٧) الكواكب الدراري: ٥٧/٢٤.

فيه نظر[١]. وقد تعقّب العيني قول ابن حجر السالف الذكر فقال: ((وَقَالَ بَعضهم: وَتَفْسِير القَوْل بِالظَّنِّ فِيهِ نظر وَالَّذِي يظْهر أَنه بِمَعْنى الرُّؤْيَة أَو السماع. انْتهى. قلت: القَوْل بِمَعْنى الظَّن كثير))[٢]. وللوقوف على ما سبق يمكن التعليق بما يأتي:

١- إن الأصل في كلام العرب أن يكون ما بعد القول محكياً.

٢- إن عامة العرب يجيزون إعمال القول كـ(ظن) إذا اجتمعت فيه شروطاً ذكرنها في تقدمة المهاد النظري لهذه اللهجة، أما بني سليم فيجرونه مجرى الظن مطلقا، وهذا الاستعمال في اللهجتين جائزٌ لا واجب.

٣- إن ما تعليل ابن بطال والكرماني صنيع مشهور في كلام العرب، أما حمل القول على الرؤية والسماع فيفتقر إلى الدليل، ولا سيما أن التضمين محله في الأشهر الأفعال المتعدية بحرف الجر[٣]، والله أعلم.

المطلب الثاني: الحاق الفعل المسند إلى مثنى أو جمع علامة التثنية أو الجمع مع وجود الاسم الظاهر:

من أَحكام الفعل إذا تقدم على ما هو مستند إليه أن لا تَلحَقهُ علامَةُ تثنِيَة ولا جمعٍ، سواء أكان الفاعل مفرداً أم مثنى أم مجموعاً، استغناءً بما في المسند إليه من علامات نحو: قامَ الزيدانِ، وقامَ الزيدونَ[٤]، ومن

(١) ينظر: فتح الباري: ٣٠٥/١٢.

(٢) عمدة القاري: ٩٢/٢٤.

(٣) ينظر: الخصائص: ٤٣٧/٢.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٧٣٩/٢، وشرح شذور الذهب: ٢٠٤، وشرح ابن عقيل: عقيل: ٦٦/٢، وتمهيد القواعد: ١٥٩٧/٤، وشرح المكودي: ٨٤/١.

العرب من يلحقها بالفعل مع تقدمه ويسمونها (لغة أكلوني البراغيث)[١]، وهو قولٌ لأعرابي جُعِلَ عَلَماً على تلك اللهجة، وفيه مع كونه جارياً على غير المشهور من سنن كلام العرب استعمال الواو لغير العاقل، إذ كان حقّه أنْ يقول على اللهجة المشهورة (أكلني) وعلى لهجته: (أكلتني)؛ لأنَّ الواو للعقلاء فقط سواء أكانت ضميراً أم علامةً ولكنَّه شبه (البراغيث) بالعقلاء مجازاً[٢]. وبـ (لغة يتعاقبون فيكم ملائكة) سمّاها ابن مالك، بعد أن كان النحاة يسمونها بالاسم المذكور[٣]. وقد نسبت لهجة الإلحاق إلى طيِّئ وأزْد شَنُوءَة وبَلْحَارِث[٤].

ونمهد لها بقول سيبويه: ((واعلم أنَّ من العرب من يقول: ضربوني قومُك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في (قالت فلانة)، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث وهي قليلة))[٥]، ولعل الذي حملهم على ذلك سببين هما:

الأول: دفع التباس شبه بعض الأسماء المفردة بالمثنى والجمع؛ إذ قد يسمى المفرد بالتثنية والجمع نحو يقضان، وزيدون فألفاظهما تشبه تماما ألفاظ المثنى والجمع في حالة الرفع، فهذا ونحوه دعاهم إلى تقديم العلامة[٦].

---

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢٧٣/٢، والبسيط: ٢٦٩/١، وهمع الهوامع: ٥٧٨/١.

(٢) ينظر: مجاز القرآن: ١٠١/١.

(٣) ينظر: شواهد التوضيح: ٢٤٧.

(٤) ينظر: الأصول في النحو: ٧١/١، وارتشاف الضرب: ٧٣٩/٢، والجنى الداني: ١٩٨، وتوضيح المقاصد: ٢٤٢/١، ومغني اللبيب: ٤٧٩، والمساعد: ٣٩٤/١، وشرح ابن عقيل: ٦٦/٢، وهمع الهوامع: ٥٧٨/١.

(٥) الكتاب: ٤٠/٢.

(٦) ينظر: نتائج الفكر: ١٦٦.

الثاني: تمييز فعل الواحد من غيره فوصلوه عند قصد التثنية والجمع بعلامتيهما وجردوه عند قصد الإفراد فرفعوا اللبس زيادة في البيان وتوكيدا للمعنى؛ لأن الفاعل قد يكون غير قابل لعلامة تثنية ولا جمع كـ (مَنْ) و(ما)، فإذا قصدت تثنيته أو جمعه والفعل مجرد لم يعلم القصد، فأراد أصحاب هذه اللهجة بيان أن الفاعل مثنى أو جمع من أول الأمر بلا لبس ثم التزموا ذلك فيما لا لبس فيه ليجري الباب على حكم واحد(١).

ومما عدّه بعض النحاة شواهد على هذه اللهجة قوله تعالى: ﴿**ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ**﴾(٢). وقوله تعالى: ﴿**وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا**﴾(٣). على أن الواو في (عموا، وصموا وأسروا) علامات تدل على تعدد الفاعل وليست بفواعل(٤). ومما روي على هذا الاستعمال من الشعر قول أمية بن أبي الصلت:

يلومونني في اشتِراءِ النّخيـ ..... ـلِ أهلي ، فكلُّهُمُ يعذلُ(٥)

وقول عبيد الله بن قيس الرقيات:

---

(١) ينظر: الأصول في النحو: ١/١٧٢، والحلل في إصلاح الخلل: ٨٣.

(٢) سورة المائدة: من الآية (٧١).

(٣) سورة الأنبياء: من الآية (٣).

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/٣١٥، ومعانى القرآن للأخفش: ١/٢٨٦، و٢/٤٤٧، وفقه اللغة وسر العربية: ٢٢٧، والبسيط: ٢/٢٦٩، ومغني اللبيب: ٤٧٩.

(٥) البيت في ديوانه: ٩٩، والدرر ٣/٢٨٢-٢٨٣، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب: ٢/٢٧٤، ومغني اللبيب: ٤٧٨، والمقاصد النحوية: ١٢/٢١١، وشرح التصريح: ١/٤٠٤، وهمع الهوامع: ١/٥٧٨، وشرح الأشموني: ١/٣٩١.

تَوَلّى قِتَالَ المَارِقِينَ بِنَفْسِهِ ... وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ[١]

وقول الآخر:

رأينَ الغواني الشَّيْبَ لاحَ بعارضي.... فأَعرضْنَ عَنِّي بالخدودِ النواضرِ[٢]

وقد تعددت توجيهات النحويين للمرفوع بعد علامة التثنية والجمع، وجملة مذاهبهم فيها اثنان:

الأول: أن هذه الضمائر علامات تدلُّ على التثنية والجمع لا محل لها من الإعراب، فالألف والنون أو الواو والنون علامتان تدل أولاهما على تثنية الفاعل والثانية على جمعه، والاسم الظاهر بعدهما هو الفاعل، كما كانت التاء الساكنة علامة التأنيث في مثال سيبويه و(فلانة) هي الفاعل[٣].

الثاني: أنها ضمائر فواعل الفعل، ولكن الظاهر بعدها مبتدأ خبره الجملة المتقدمة المؤلفة من الفعل والفاعل، **أو** يكون ما بعدها بدل مما أتصل بالفعل من المضمرات أعني الألف والواو والنون[٤].

ولا يخفى علينا قوة الإعراب الأول الذي صححه سيبويه بقوله: ((ولم يكونوا ليحذفوا الألفَ لأنّها علامةُ الإضمار والتثنية في قول من

---

(١) البيت في ديوانه: ١٩٦، والمقاصد النحوية: ٢١٢/٢، وشرح التصريح: ٤٠٦/١، والدرر: ٢٨٣/٣، وبلا نسبة في شرح التسهيل: ٤٩/٢، والجنى الداني: ١٧٥، وشرح شذور الذهب: ٢٠٤، وشرح ابن عقيل: ٦٧/٢.

(٢) البيت لعبد الرحمن بن محمد بن عبد الله العتبي في البيان والتبيين: ١٨٢/٢، والمقاصد النحوية ٢٢٢/٢، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية: ٢٦٠/١، وشرح شذور الذهب: ٢٠٦، وشرح ابن عقيل: ٦٩، وشرح الأشموني: ٣٩٢/١.

(٣) ينظر: الكتاب: ٤٠/٢، ومجاز القرآن: ١٧٤/١، والأصول: ٧١/١، وشرح التسهيل: ٤٩/٢، وشرح ابن الناظم: ١٥٩.

(٤) معاني القرآن وإعرابه: ١٥٨/١، وأمالي ابن الشجري: ٢٠٢/١، والمغني في النحو: ١٤٦/٢، والبسيط: ٢٦٩/٢، وشرح ألفية ابن معطي: ٤٨١/١-٤٨٢.

قال: أكلوني البراغيثُ، وبمنزلة التاء في قلتُ وقالتْ))[1]. وهو الظاهر من قول ابن مالك في الألفية:

وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا ... وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْنَدُ[2]

((ففهم من قوله: (والفعل للظاهر بعد مسند) أن هذه الحروف علامات لا ضمائر))[3]. وقد اختار هذا الرأي أبو حيان[4]. وقال السيوطي في الترجيح بين الرأيين: ((وَمن الْعَرَب من يلْحقهُ الْألف وَالْوَاو وَالنُّون على أَنَّهَا حُرُوف دوال كتاء التَّأْنِيث لَا ضمائر، ....وَمن النَّحْوِيين من جعلهَا ضمائر ثمَّ اخْتلفُوا فَقيل مَا بعْدهَا بدل مِنْهَا وَقيل مُبْتَدأ وَالْجُمْلَة السَّابِقَة خبر وَالصَّحِيح الأول لنقل الْأَئِمَّة أَنَّهَا لُغَة))[5].

وقد تباين موقف النحويين من هذه اللهجة فجرّح بها بعضهم على أنها لهجة غير محققة تبقى تفتقر إلى الشاهد الصحيح الذي لا يقبل التأويل على سواها لذا وصفوها بالشذوذ، أو الرداءة[6]. فيما يرى فريق آخر أنها أنها لهجة فصيحة[7]، ((ولا يقبل قول من أنكرها))[8]. ومن المتون الواردة في الصحيحين التي حملت على هذه اللهجة:

قوله: ((**يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ**.....))[9].

---

(١) الكتاب: ١٩/١.

(٢) ألفية ابن مالك: ١٥.

(٣) شرح المكودي: ٨٥/١، وينظر: شرح الأشموني: ٣٩٢/١.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل: ٢٠٢/٦-٢٠٣.

(٥) همع الهوامع: ٥٧٨/١-٥٧٩.

(٦) ينظر: علل النحو: ٢١٣، والتذكرة والتبصرة: ١٠٨/١، والمغني في النحو: ١٤٥/٢، ورصف المباني: ٤٩٥، وفي أصول النحو: ٦٨.

(٧) ينظر: شرح المفصل: ٢٩٦/٢، وارتشاف الضرب: ٧٣٩/٢، وعقود الزبرجد: ٣٠/٣، وشرح درة الغواص: ١٥٢-١٥٣.

(٨) توضيح المقاصد: ٢٤٢/١.

(٩) صحيح البخاري: ١٤٥/١-١٤٦ (٥٥٥)، وصحيح مسلم: ٤٣٩/١ (٦٣٢).

وقول عائشة –رضي الله عنها–: ((...**كُنَّ نِسَاءُ الْمُؤْمِنَاتِ يَشْهَدْنَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَلاَةَ الْفَجْرِ مُتَلَفِّعَاتٍ بِمُرُوطِهِنَّ**.....))[١].

وحديث عبد الله بن مسعود ﷺ: ((**فانحَدرَت السحابةُ عن رأسه فَسُقُوا الناسُ حولَهُم**))[٢].

وحديث جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ: ((...**وبِلاَلٌ بَاسِطٌ ثَوْبَهُ يُلْقِينَ النِّسَاءُ صَدَقَةً**))[٣].

ومعالجة شراح الحديث للمتون المتقدمة تكشف لنا أنهم تبنوا إلى حدٍّ كبير اختيار التوجيه على هذه اللهجة دون حرج إذ قال ابن رجب الحنبلي في الحديث الأول: ((قوله: (يتعاقبون فيكم ملائكة) جمع فيه الفعل مع إسناده إلى ظاهر، وهو مخرج على اللغة المعروفة بلغة أكلوني البراغيث))[٤]. وتكرر هذا التوجيه فقال ابن حجر في الحديث الثاني: ((قَوْلُهُ: فَسُقُوا النَّاسُ حَوْلَهُمْ، كَذَا فِي جَمِيعِ الرِّوَايَاتِ فِي الصَّحِيحِ بِضَمِّ السِّينِ وَالْقَافِ وَهُوَ عَلَى لُغَةِ بَنِي الْحَارِثِ))[٥]. وعلى هذا الوجه خرّج العيني ثالث هذه الأحاديث بقوله: ((قَوْله: (كن)، أَي: النِّسَاء، وَالْقِيَاس أَن يُقَال: كَانَت النِّسَاء الْمُؤْمِنَات، وَلَكِن هُوَ من قبيل: أكلوني البراغيث))[٦]. وعلّق السيوطي على الحديث الأخير بالقول: ((يلقين النِّسَاء كَذَا فِي الْأُصُول وَهُوَ على لُغَة أكلوني البراغيث))[٧].

---

(١) صحيح البخاري: ١٥١/١ (٥٧٨).
(٢) المصدر نفسه: ٢٥٧/٢ (١٠٢٠) .
(٣) صحيح مسلم: ٦٠٣/٢ (٨٨٥).
(٤) فتح الباري لابن رجب: ٣٢٦/٤.
(٥) فتح الباري لابن حجر: ٥١١/٢.
(٦) عمدة القاري: ٧٤/٥.
(٧) الديباج على صحيح مسلم: ٤٥٨/٢.

ويمثل أول هذه الاحاديث محل إشكال بين النحويين فبينما بنى عليه ابن مالك تأصيلا نحويا لهذه اللهجة امتدَّ لدرجة اختياره عنوانا لها كما اسلفنا نوزع في حمل هذا الحديث على هذه اللهجة من بعض النحاة محتجين بأنه قد استدل لها بجزء من حديث، وإن أصل هذا الحديث قوله ﷺ: ((**الْمَلَائِكَةُ يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ، وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ ...**))[1].

والحديث على هذه الرواية قد جاء على الاستعمال القياسي وليس فيه حجة لابن مالك[2]؛ لأنَّ (واو) الجماعة في الفعل (يتعاقبون) عائد إلى لفظة (ملائكة) المتقدمة على الفعل (يتعاقبون) فالواو هنا ضمير الفاعل وليست علامة تدل على عدد الفاعلين، وان كلمة (ملائكة) المتأخرة عن (يتعاقبون) أما أن تعرب بدلاً من (واو) الجماعة وأما أن تعرب خبراً لمبتدأ محذوف تقديره (هم) ولا يجوز أن تعرب فاعلاً لفعل (يتعاقبون). ويظهر أنّ من أنكر رواية البخاري ومسلم لم يوفق في ذلك للأسباب الآتية:

– إن الرواية ثابتة في البخاري ومسلم ورواية مسند احمد لا تردها ولا تقدح فيها لعدم وجود تعارض كبير بينهما[3]. وقال ابن حجر: ((هَذَا الْحَدِيثَ بِهَذَا اللَّفْظِ فِي الصَّحِيحَيْنِ فَالْعَزْوُ إِلَيْهِمَا أَوْلَى))[4].

---

(١) مسند البزار: ٧٠/١٦ (٩١١٨).

(٢) ينظر: التذييل والتكميل: ٢٠٨/٦-٢٠٩، والاستدلال بالاحاديث النبوية الشريفة: ٢٨، والاقتراح: ٣٢، وشرح الأشموني: ٣٩٢/١، وفي أصول النحو: ٦٨.

(٣) ينظر: الحديث النبوي الشريف: ٩٣، والتوجيه النحوي في حاشية مسند الإمام احمد للسندي: ٦٥.

(٤) فتح الباري: ٣٤/٢.

– إذا كان تعدد الروايات من تصرف الرواة فإن من تصرف في رواية البخاري ومسلم هو أبو هريرة ﷺ وهو عربي فصيح يستدل بكلامه إجماعاً[١].

– سعة استعمال هذه اللهجة في الصحيحين على نحو ما مثّلنا به يدل على تعسّف من إبطالها أو أعترض عليها[٢].

– أنه لا خير في توجيه يؤدي إلى مغالطة فاسدة، فالهروب من إقرار هذه اللهجة حمل بعض النحاة إلى رد الرواية التي ثبتت بالصحيحين.

ويبدو أنَّ لحوق الفعل المسند للاسم الظاهر المتعدد علامة تدل على تعدد الفاعلين اسبق من القاعدة العامة المعروفة الآن، فهو يمثل مرحلة أولية من مراحل اللغة العربية، ثم أصبحت اللغة فيما بعد بفعل التطور الى ترك العلامة ولم يعد الفعل يطابق فاعله إلا اذا تأخر عنه فقط، ويدلنا على ذلك هذه البقية من اللهجات التي يسميها النحويون: لهجة أكلوني البراغيث[٣]. وحاصل ما مر فإنه يمكن التوصل إلى النتائج الآتية:

١) إنَّ (لهجة أكلوني البراغيث) هي لهجة خاصة بأقوام من العرب هم طيّيء وازد شنوءة وبنو الحارث بن كعب وإن المقصود بهذه اللهجة إن الفعل المسند للظاهر تلحقه علامة تدل على عدد الفاعل. فإن كان الفاعل مثنى لحق الفعل (الف) نحو سافرا الرجلان، وإن كان جمعاً لحقته (الواو). نحو: سافروا الرجال، وهذه اللواحق علامات للعدد تشبه علامة التأنيث التي تلحق الفعل المسند إلى المؤنث التي هي تاء التأنيث.

٢) على الرغم من أن لهجة الإلحاق قد قلّت في العربية الفصحى التي دوِّن بها تراثنا وقلتها تمثل ظاهرة من ظواهر تطور اللغة العربية. إلا أن آثارها في العربية موجودة ولا سيما في متون الحديث النبوي والشعر.

---

(١) ينظر: فيض نشر الانشراح: ٥١٩/١.

(٢) ينظر: شرح درة الغواص: ١٥٢.

(٣) ينظر: فصول في فقه العربية: ٩٩، وفي اختلاف النحويين: ٩٧.

٣) لا يجوز حمل جميع ما جاء من ذلك على الأبدال، أو التقديم والتأخير؛ لأن أئمة اللغة اتفقوا على أن قوماً من العرب يجعلون الألف، والواو، والنون علامات للتثنية والجمع فوجب تصديقهم في ذلك كما نصدقهم في غيره[١].

٤) حمل الآيتين الكريمتين وما جاء نحوهما من الشواهد على غير هذه اللهجة أولى[٢]؛ لأنه ((إذا احتمل الشيء أن يكون على أفصح كلام العرب فلا ينبغي أن يُحمل على ما قلَّ))[٣].

٥) إن شراح الحديث كانوا على دراية بهذه اللهجة وبمدى صحتها والقاسم المشترك الذي يجمع توجيهاتهم أنهم حملوا ما خالف القياس من الاحاديث على لهجة الإلحاق من دون أن يتكلفوا لها تخريجات أخر أو ينكروا ما ثبت في الصحيحين من الروايات لأن لها وجه من العربية مستعمل.

والذي أراه إن من ذكر تخريجات مخالفة للهجة الإلحاق قد تعسّف في ذلك ما دام أن مثل ذلك قد جاء موافقا لبعض لهجات العرب المشهورة الحسنة إلا إنه لا يمكن القياس عليها في الاستعمال الحديث للعربية؛ لأنها تمثل طورا متقدما من أطوار العربية، وإن الأولى أتباع ما القياس الشائع في الاستعمال والإعراب والله أعلم.

المطلب الثالث: حذف النون من الأفعال الخمسة في حالة الرفع:

معلوم أن الأفعال الخمسة ترفع بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذف النون[٤]، وقد خصت النون بذلك لقربها من حروف المد واللين[٥]، ولكنّها قد تُحذَف بلا ناصب أو جازم ومن ثبوت هذا الاستعمال في النثر

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢٦٠/١، وتمهيد القواعد: ١٥٩٩/٤.
(٢) ينظر: شرح شذور الذهب: ٢٠٦-٢٠٧.
(٣) البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٢٦٩/١.
(٤) ينظر: الكتاب: ٥١٩/٣، وارتشاف الضرب: ٨٤٣/٢، وشرح قطر الندى: ٥٤.
(٥) ينظر: شرح المفصل: ٢١٣/٤،

والنظم قوله تعالى: ﴿**قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا**﴾[١]. في قراءة من جعل (ساحرانِ) مثنى وشدد (الظاء) في (تظّاهرا)[٢]، على أنَّ الأصل (قالوا أنتما ساحران تتظاهران)، فحذف المبتدأ وأدغم التاء في الظاء ثم حذف نون الرفع[٣]. ومن المنظوم قول الشاعر:

أَبِيتُ أُسَرِّي وَتَبِيتِي تُدَلِّكِي ... وَجْهَكِ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الزَّكِيِّ[٤]

والقياس (وَتَبِيتِينَ تُدَلِّكِينَ)[٥]، وللنحاة في توجيه هذا الاستعمال ثلاثة آراء:

الأول: أن يكون هذا الحذف طلباً للتخفيف، وهو نظير حذف الضمة تخفيفاً في الفعل المضارع، قال ابن جنّيّ: ((ومنها النون إذا كانت علماً للرفع في الأفعال الخمسة وهي: تفعلانِ ويفعلانِ وتفعلونَ ويفعلونَ وتفعلينَ، وقد حذفت أيضاً للجزم في (لم يغزُ) و(لم يدعُ) و(لم يرمِ) و(لم يخشَ)، وحذفت أيضاً استخفافاً كما تحذف الحركة لذلك))[٦]. وقال ابن مالك: ((لمّا كانت نون (تفعلان وتفعلون وتفعلين) نائبة عن الضمة في

---

(١) سورة القصص: من الآية (٤٨).

(٢) وهي قراءة محبوب عن الحسن، ويحيى بن الحارث الذماري ، وأبي حيوة ، وخلّاد عن اليزيدي، وأبي عمرو. ينظر: مختصر في شواذ القراءات: ١١٣، والبحر المحيط ١١٨/٧، وروح المعاني: ٢٩٨/١٠.

(٣) ينظر: شواهد التوضيح: ٢٢٩، وارتشاف الضرب: ٨٤٥/٢، وحاشية الصبّان: ١٧٠/١.

(٤) لم أقف على قائله وهو بلا نسبة في الخصائص: ٣٩٠/١، والمحتسب: ٢٢/٢، وشرح الكافية الشافية: ٨٥/١، وشواهد التوضيح: ٢٢٩، ورصف المباني: ٤٢٣، وارتشاف الضرب: ٨٤٥/٣، وشرح التصريح: ١١٧/١، وحاشية الصبان: ١٧٠/١، وخزانة الأدب: ٣٣٩/٨، و٣٤٠، و٤٢٥.

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢٢٠/٣، وشرح الكافية الشافية: ٨٥/١، وارتشاف الضرب: ٨٤٥/٢.

(٦) الخصائص: ٣١٧/٢، وينظر: الكتاب: ٥١٩/٣-٥٢٠.

الدلالة على الرفع، وكانت الضمة قد تحذف على سبيل التخفيف كقراءة أبي عمرو: ﴿**وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ**﴾[١]. بتسكين راء (يشعرْكم)[٢]،... أرادوا أنْ يعاملوا النون المذكورة بهذه المعاملة؛ لئلاّ يكون الفرع آمناً من حذف لم يأمن منه الأصل، فحذفوها في بعض المواضع دون جازم ولا ناصب))[٣]. فعلّة هذا الحذف إذن أنهم أرادوا أن يعاملوا النون المذكورة بهذه المعاملة؛ لئلاّ يكون الفرع آمناً من حذف لم يأمن منه الأصل، فحذفوها في بعض المواضع دون ناصب ولا جازم فراراً من تفضيل النائب على المنوب عنه[٤].

الثاني: إن الحذف في هذا الموضع من قبيل ضرائر الشعر وليست لهجة أو استعمالاً فصيحا جرى على ألسن العرب[٥].

وأما الأخير: فلهجة صحيحة، ولكنها قليلة في الاستعمال[٦].

ويعضد لهجة الحذف ما ثبت من أحاديث في الصحيحين منها:

---

(١) سورة الأنعام: من الآية (١٠٩).

(٢) ينظر: السبعة في القراءات: ٢٦٥، والمحتسب: ٢٢٧/١، والكشف: ٢٤١/١-٢٤٢، والتيسير: ٧٣، والعنوان في القراءات: ٦٩، والكافي: ٧٨-٧٩، وإتحاف فضلاء البشر: ٢١٥.

(٣) فتاوى في العربية: ٥٤، وينظر: شواهد التوضيح: ٢٢٨-٢٣٠.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢٢٠/٣، وشرح التسهيل: ٥٢/١، وشواهد التوضيح: ٢٢٨-٢٣٠، وتمهيد القواعد: ٢٨٢/١.

(٥) ينظر: الخصائص: ٢٣٧/٢، وضرائر الشعر: ١٠٩، وارتشاف الضرب: ٢٤١٢/٥-٢٤١٣.

(٦) ينظر: المقاصد الشافية: ٢٢٢/١، وحاشية السجاعي: ١١٤.

قوله ﷺ: ((... **فَهَلْ أَنْتُمْ تَارِكُوا لِي صَاحِبِي**))[١]. كذا ورد في أكثر النسخ (تاركوا) بحذف النون[٢]. ((وَوُجِّهَتْ رِوَايَةُ الْأَكْثَرِ بِأَنَّ النُّونَ قَدْ تُحْذَفُ بِغَيْرِ نَاصِبٍ وَلَا جَازِمَ فِي لُغَةٍ شَهِيرَةٍ))[٣].

وقوله ﷺ لأصحابه يوم أُحُدٍ عندما قال أبو سفيان: أُعْلُ هُبَل أُعْلُ هُبَل: ((**أَلَا تجيبوا له**))[٤]. قال العيني: ((قَوله: أَلا تجيبوا، بِحَذْف النُّون بِغَيْر الناصب والجازم، وَهِي لُغَة فصيحة))[٥].

وقوله ﷺ: ((**يَا فَاطِمَةُ أَمَا تَرْضَين أَنْ تَكُونِي سَيِّدَةَ نِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ**))[٦]. كذا في وقع في أحدى الطرق بحذف النون من (ترضي)[٧]. قال النووي: (((أمَا ترضي) هكذا هو في النسخ (ترضي)، وهو لغة، والمشهور (ترضينَ)))[٨].

وقوله ﷺ: ((**لَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا**))[٩]. فالقياس (ولا تؤمنون)؛ لأنَّ لا نافية، ولا النافية لا تعمل في الفعل شيئًا، قال النووي: ((هَكَذَا هُوَ فِي جَمِيعِ الْأُصُولِ وَالرِّوَايَاتِ (وَلَا تُؤْمِنُوا) بِحَذْفِ النُّونِ مِنْ آخِرِهِ وَهِيَ لُغَةٌ مَعْرُوفَةٌ صَحِيحَةٌ))[١٠].

---

(١) صحيح البخاري: ٢٦٢/٥ (٣٦٦١).
(٢) ينظر: الديباج: ٣٥٧/٤.
(٣) فتح الباري: ٣١٠/٨.
(٤) صحيح البخاري: ٨٢/٤ (٣٠٣٩).
(٥) عمدة القاري: ٢٨٤/١٤.
(٦) صحيح مسلم: ١٩٠٤/٤ (٢٤٥٠).
(٧) الديباج: ٤١٩/٥.
(٨) شرح النووي: ٧/١٦.
(٩) صحيح مسلم: ٧٤/١ (٥٤).
(١٠) شرح النووي: ٣٦/٢.

وقوله ﷺ لفَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ: ((**اعْتَدِّي فِي بَيْتِ ابْنِ عَمِّكِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ فَإِنَّهُ ضَرِيرُ الْبَصَرِ تُلْقِي ثَوْبَكِ عِنْدَهُ**))[١]. قال النووي : ((وهي لغةٌ لغةٌ صحيحةٌ، والمشهور في اللغة (تَلْقَيْنَ) بالنون))[٢]. وقال السيوطي: ((كذا في الأصول، وهي لغةٌ، والمشهور تَلْقَيْنَ))[٣].

ويظهر لنا من عرض المذاهب النحوية وأقوال شراح الحديث ما يأتي:

١- إن شراح الحديث النبوي أقرُّوا في الاحاديث السابقة جواز حذف نون الرفع من الأفعال الخمسة من دون مقتضٍ لهذا الحذف في المنثور وذلك في الأفعال الآتية (**تَارِكُوا، تجيبوا، تَرْضَي، ولا تُؤْمِنُوا، تُلْقِي**).

٢- إنهم عللوا بأن هذا الحذف إنما جاء استجابة لمقتضيات الاستعمال اللهجي الفصيح.

٣- إن الرأي القائل بأن حذف النون المذكورة هو على سبيل التخفيف لا يتقاطع مع مذهب من يرى بأنه لهجة؛ لأن الاستعمال اللهجي قد تكون الغاية منه طلب التخفيف إذا لا غور أن يعدل الناطق باللغة عن المستثقل ويجنح إلى المستخف[٤].

٤- إن القول بأن حذف نون الرفع ضرورة يضعفه وفرة شواهد الحديث النبوي مما يوصلنا إلى نتيجة بأن تخصيصها بالضرائر مذهب مرجوح.

٥- قدم لنا الشاهد الحديث رافداً جديداً لأثراء الاستعمال اللهجي إلا أنه في هذه اللهجة لا يقاس عليه في الاختيار كما يرى السيوطي[٥].

---

(١) صحيح مسلم: ١١١٩/٢ (١٤٨٠).

(٢) شرح النووي:١٠٥/١٠.

(٣) الديباج: ١٠٨/٤.

(٤) ينظر: ظاهرة التخفيف في النحو العربي: ٨٤.

(٥) همع الهوامع: ٢٠١/١.

المطلب الرابع: إثبات نون الأفعال الخمسة في حالة النصب:

في قوله ﷺ لامْرَأَةٍ مِنْ الأنْصَارِ: ((**مَا مَنَعَكِ أَنْ تَحُجِّينَ مَعَنَا...**))[(١)].

وقوله ﷺ: ((**إِنَّ قَوْمًا يُخْرَجُونَ مِنَ النَّارِ يَحْتَرِقُونَ فِيهَا إِلاَّ دَارَاتِ وُجُوهِهِمْ حَتَّى يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ**))[(٢)].

في هذين الحديثين مخالفةٌ جليةٌ لما قرره النحاة بأن الأصل في الفعل المضارع إذا دخلت عليه (أَنْ) المصدرية إن تنصبه، وتؤول هي والفعل الداخلة عليه بمصدر كما في قوله تعالى: ﴿**وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ**﴾[(٣)]. أي: (صِيامُكُم خَيْرٌ لَكُمْ)[(٤)]. وقد تضمن الحديث الأول دخول (أن) المصدرية ظاهرة، أما في الحديث الثاني فـــ(حتى) بمعنى (إلى أن) على الراجح[(٥)]، فحقه أن يكون بلا نون لاستحقاقه النصب.

وحل الإشكال عند ابن مالك يتأتى بأنَّ ترك النصب بـــ (أنْ) لهجة معروفة عند العرب إذ قال: ((حقه أن يكون بلا (نون) لاستحقاقه النصب، لكنه جاء على لغة من يرفع الفعل بعد (أنْ) حملاً على (ما)))[(٦)]. وضرب لذلك مثلا قوله تعالى:﴿**لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ**﴾[(٧)]. على

---

(١) صحيح البخاري: ٤٤٨/٣ (١٧٨٢).

(٢) صحيح مسلم: ١٧٨/١ (١٩١).

(٣) سورة البقرة: من الآية (١٨٤).

(٤) ينظر: الكتاب ١٥٣/٣، والمقتضب: ٣٦١/٢، ومغني اللبيب: ٤١، وشرح التصريح: ٣٦٢/٢.

(٥) خلافا للكوفيين الذين يدعون أن (حتى) تنصب الفعل المضارع بنفسها ويرد رأيهم رأيهم بأنها عملت الجر في الأسماء. ينظر: الإنصاف: ١٢١/٢، (المسألة الثالثة والثمانون).

(٦) شواهد التوضيح: ٢٣٥، وشرح الكافية الشافية: ١١٣/٢.

(٧) سورة البقرة: من الآية (٢٣٣).

قراءة من رفع (يُتِمُّ)[١]. ((وإذا جاز ترك إعمالها ظاهرة فترك إعماله مضمرة أولى بالجواز))[٢].

وتبعه على توجيهه المذكور شراح الحديث قال النووي: ((إِثْبَاتُ النُّونِ مَعَ النَّاصِبِ لُغَةٌ قَلِيلَةٌ ذَكَرَهَا جَمَاعَةٌ مِنْ مُحَقِّقِي النَّحْوِيِّينَ وَجَاءَتْ مُتَكَرِّرَةً فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ))[٣]. فالظاهر عند ابن مالك وشراح الحديث أنَّ إهمال (أنْ) لهجة مسموعة عن العرب فيقع الفعل المضارع بعدها مرفوعاً وتليها جملة ابتدائية كما تلي نظيرتها (ما) المصدرية[٤]. وقد نسبت هذه اللهجة إلى طيئ[٥]. وقد وقف النحاة من توجيه إهمال (أن) (أن) الناصبة ثلاثة مواقف:

الأول: إنها لهجة ذكره ثعلب إذ قال: ((هذه لغة تُشَبَّه بـــ (ما)))[٦]. (ما)))[٦]. في توجيهه قول الشاعر:

أَنْ تَقْرَآنِ على أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا ..... مِنِّي السَّلامَ وأَنْ لا تُخْبِرا أَحَدا[٧]

وقول الآخر:

---

(١) وهي قراءة ابن عباس ومجاهد وابن محيصن. ينظر: الكشاف: ٢٧٨/١، والبحر المحيط: ٢٢٣/٢، والدر المصون: ٤٦٣/٢.

(٢) شواهد التوضيح: ٢٣٦.

(٣) شرح النووي: ١٥٧/٢، وينظر: الكوكب الدراري: ٦/٩، وفتح الباري: ٦٠٤/٣، ٦٠٤/٣، وعمدة القاري: ١١٦/١٠.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٣٣٣/٣.

(٥) ينظر: شرح ألفية ابن معطي: ٣٣٩/١.

(٦) مجالس ثعلب: ٣٢٢/١.

(٧) لم أقف على قائله وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب: ٣٢٢/١، والمنصف: ٢٧٨/١، ٢٧٨/١، والإنصاف: ٩٤/٢، وشرح المفصل: ٢٢٥/٤، و٨٧/٥، وشرح التسهيل: ٣٣٣/٣، وشرح الكافية الشافية: ١١٣/٢، ورصف المباني: ١٩٤، وشرح التصريح: ٢٦٣/٢، وخزانة الأدب: ٤٢٠/٨، ٤٢١، ٤٢٤.

أنْ تَهْبِطِيْنَ بِلادَ قَوْ..... مٍ يَرْتَعُونَ مِنْ الطِّلاحِ[1]

والشاهد فيهما (**أَنْ تَقْرَآنِ**) و(**أنْ تَهْبِطِيْنَ**) إذ أهملت (أن) المصدرية عن العمل حملاً على أختها (ما) المصدرية، ورفع الفعل بعدها[2]، وممن صرّح بذلك أيضاً الزمخشري فقال: ((وبعض العرب يرفع الفعل بعد أنْ))[3]، وارتضى هذا الرأي أكثر نحاة البصرة[4]، وهو مبني على أساس أساس أنَّ ((من العرب من لا يعملها مظهرة ويرفع ما بعدها تشبيها لها بـــ (ما)؛ لأنَّها تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر كما أنَّ (ما) تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر ألا ترى أنَّك تقول: (يعجبني أنْ تفعل)، فيكون التقدير (يعجبني فعلك) كما تقول: (يعجبني ما تفعل)، فيكون التقدير (يعجبني فعلك) فلما أشبهتها من هذا الوجه شُبّهت بها في ترك العمل))[5]. العمل))[5].

الثاني: ورأسه الفراء إذ عدّ (أنْ) فيما سلف من الشواهد مخففة من الثقيلة شذَّ اتصالها بالفعل المضارع[6]. ويبدو أنَّ الذي حمله على ذلك أنَّ

---

(١) البيت للقاسم بن معن قاضي الكوفة في معاني القرآن للفراء: ١٣٦/١، والمقاصد النحوية: ٨٠/٢، وخزانة الأدب: ٤٢١/٨، وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب: ٤٤٨/٢، والأزهية: ٦٥، وشرح المفصل: ٢١٤/٤، وشرح ابن الناظم: ١٣١، والبحر المحيط: ٢٢٣/٢، وشرح الأشموني: ٣٢٣/١.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد: ٣٠٥/٢.

(٣) المفصل: ٤٢٩.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٣٣٣/٣، وارتشاف الضرب: ١٦٤٢/٤، والجنى الداني: ٢٢٠، وشرح المكودي: ٦٨٩/٢، وشرح التصريح: ٣٦٣/٢، وشرح الأشموني: ١٩٣/٣.

(٥) الإنصاف: ٩٤/٢، وينظر: شرح المفصل:٢٢٥/٤، وشرح ابن عقيل: ٥/٤.

(٦) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٣٥/١-١٣٦، وشرح التسهيل: ٣٣٣/٣، وارتشاف وارتشاف الضرب: ١٦٤٢/٤، والجنى الداني: ٢٢٠، ومغني اللبيب: ٤٦، وهمع الهوامع: ٣٦٢/٢، وحاشية الصبان: ٤٢١/٣.

(أنْ) المخففة مشابهة لـــ (أنْ) المصدرية لفظاً ومعنى، فـــ (أنَّ) المشددة إذا خففت فإنَّ اسمها يكون مضمراً، ويجب في خبرها أنْ يكون جملة، فأشبهت (أنْ) المصدرية من جهة اللفظ، أما من جهة المعنى فكل واحدة منهما تكون مع صلتها في تأويل مصدر(١)، فتكونان عندئذ معمولتين لما قبلهما فنقول: (أعجبني أنْ تقوم)، أي: قيامك، وأما المخففة كقوله تعالى: ﴿**وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾(٢). أي: (آخر دعواهم حمد الله)، وعندئذ تكون (أنْ) المصدرية و(أنْ) المخففة شديدتا الشبه.

الثالث: اعترف ابن عصفور وأبو حيان بجواز إهمال أن المصدرية بيد أنهما عدَّا ذلك الاستعمال من ضرائر الشعر(٣). والصواب عند ابن هشام هو رأي ثعلب والبصريين(٤)، ويمكن رد رأي من خالفهم بما يأتي:

١- إنَّ النحاة فرّقوا بين (أن) المصدرية و(أن) المخففة وحددوا شروط استعمال كل منهما على النحو الآتي:

- إنَّ (أنْ) المصدرية لا تليها إلاَّ جملة فعلية فعلها مضارع، ولا يفصل بينها وبين فعلها؛ لأنَّها تكون معه في تأويل مصدر، ويجب أنْ لا يكون العامل فيها فعلاً دالاً على التحقيق نحو: (علم، وتبين، وتيقن) وغيرها(٥). أما (أنْ) المخففة من الثقيلة فصلتها تكون جملة اسمية أو فعلية، فإنْ كانت اسمية فلا لبس بينها وبين المصدرية؛ لأنَّ المصدرية لا تدخل على الجملة الاسمية أبداً(٦).

---

(١) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: ٤/٢٦-٢٧، وشرح ابن الناظم: ٤٧٥.

(٢) سورة يونس: الآية (١٠).

(٣) ينظر: ضرائر الشعر: ١٦٣، والبحر المحيط: ٢/١٥٤.

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٤٦، و٧١٧.

(٥) ينظر: الكتاب: ٣/١٦٥، وشرح ابن الناظم: ٤٧٦، وشرح ابن عقيل: ٤/٤، وأسرار النحو: ٢٣١-٢٣٢.

(٦) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: ٤/٢٨.

– إنْ كانت الجملة التي بعد (أنْ) المخففة فعلية وكان فعلها مضارعا عندئذ لابد أنْ ننظر في نوع الفعل الواقع بعدها، فإن كان جامداً، أو دعاءً فإنَّه لا يحتاج إلى تفرقة بين المصدرية والمخففة؛ لأنَّ المصدرية لا يقع بعدها فعل جامد؛ لأنَّها تقدر مع فعلها بمصدر، ولا مصدر للفعل الجامد(١). وإنْ كان الفعل غير جامد ولا دعاء فيجب أنْ يفصل بين (أنْ) والفعل بفاصل يكون علامة للتفرقة بين (أنْ) المصدرية والمخففة، كما يكون عوضاً عمّا حُذف من (أنَّ) بعد تخفيفها، وهو اسمها الذي يكون بعد تخفيفها ضمير الشأن مضمراً في الأكثر، كما يكون الفاصل عوضاً عمّا حذف منها من التثقيل، فيكون الفاصل عوضا عن هذين الحذفين(٢). ويكون الفاصل أحد الحروف الآتية: (قد) أو (السين) أو (سوف) أو (حرف نفي) أو (لو)(٣).

وإذا وضعناها هذين الشرطين قيد التطبيق على الحديثين النبويين شاهدي هذه المسألة فإنّه يمكننا القول إنَّ (أنْ) فيهما ليست مخففة من الثقيلة، لأنَّها لم تقع بعد فعل دالٍّ على علم أو ظن.

٢– إنَّ (أنْ) في الشاهد الشعري الأول ليست مخففة من الثقيلة بدليل (أنْ) المعطوفة عليها في قوله: **(وأَنْ لا تُخْبِرا)** ، ولو كانت مغايرة لها لما عطفت عليها(٤).

ــ إنَّ القول بأن هذا الاستعمال مقصور على الشعر فقط ترده القراءة السابقة والحديثين الشريفين ومما يقوي استعملها مهملة في نثر الكلام ما نقله الفراء عن الكسائي: ((زعم الكسائي أنه سمع العرب تقول:

(١) ينظر: المصدر والصفحة أنفسهما.
(٢) ينظر: شرح التصريح: ٣٣١/١.
(٣) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣٤٣/١-٣٤٤.
(٤) ينظر: حاشية الصبان: ٤٢١/٣.

سرنا حَتَّى تطلع لنا الشمس بزبالة[1]، فرفع والفعل للشمس، وسمع: إنا لجلوس فما نشعر حتى يسقط حجر بيننا، رفعا))[2]. ففي ما تقدم أدلة تمنع هذا التقييد.

وعليه فالأولى عندي أنه يجوز أن توجه شواهد رفع الفعل المضارع بعد (أنْ) الناصبة على لهجة من يرفع الفعل بعد الناصب ولا سيما أن أصول صحيح البخاري ومسلم أوردته مرفوعاً ولكن يبقى هذا الاستعمال اللهجي في دائرة ما صحَّ سماعاً لا قياساً فلا يصار إلى القياس عليه؛ لأن المطرد المشهور في لهجات العرب خلافه والله أعلم.

المطلب الخامس: إثبات حرف العلة في الفعل المضارع المجزوم المعتل الآخر:

يجمع النحاة على أن حروف العلة تحذف من آخر الفعل المضارع عند دخول أداة الجزم عليه نحو: (لم يرمِ، ولم يدعُ، ولم يخشَ)، في (يرمي، ويدعو، ويخشى)[3]. وخالف هذه القاعدة المطردة الاحاديث الآتية:

قوله ﷺ: **((مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ – يُرِيدُ الثُّومَ – فَلاَ يَغْشَانَا فِي مَسَاجِدِنَا))**[4].

وقوله ﷺ: **((أَنَا أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ فَمَنْ مَاتَ وَتَرَكَ مَالاً فَمَالُهُ لِمَوَالِي الْعَصَبَةِ وَمَنْ تَرَكَ كَلاًّ أَوْ ضَيَاعًا فَأَنَا وَلِيُّهُ فَلأُدْعَى لَهُ))**[5].

---

(١) زُبَالَة: مَنْزِلَةٌ مِنْ مَنَاهِلِ طَرِيقِ مَكَّةَ. لسان العرب مادة (زبل): ٣٠٠/١١.

(٢) معاني القرآن للفراء: ١٣٤/١.

(٣) ينظر: المقتضب: ١٣٤/١، والأصول: ٤٨/١، والبيان في شرح اللمع: ٤١٨–٤١٩، والتعليقة على المقرب: ٧٣، والتذييل والتكميل: ٢٠٢/١–٢٠٣، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي: ٦٦١/٢–٦٦٢، وشرح التصريح: ٨٧/١–٨٨.

(٤) صحيح البخاري: ٢١٦/١ (٨٥٤).

(٥) صحيح البخاري: ٤١٢/٨ (٦٧٤٥).

وقوله ﷺ: ((**مَنْ يُبْكَى عَلَيْهِ يُعَذَّبُ**))[١].

وقوله ﷺ: ((...**أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ فَإِنَّكَ إِنْ لاَ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ**....))[٢].

وقول عائشة – رضي الله عنها – لرسول الله ﷺ: ((**إنّ أبا بكرٍ رَجُلٌ أسيفٌ إنْ يَقُمْ مَقَامَكَ يبكي**))[٣].

والقياس المتبع في ذلك كله بحذف حرف العلة من الأفعال (يغشَنا، فلأدعَ، يبكِ، ترهَ، يبكَ)، غير إن ما جاء في الصحيحين ليس من تغيير الرواة وإنما هو عربي مستعمل ومن صوره:

– قوله تعالى: ﴿**إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللهَ لاَ يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ**[٤]﴾. في قراءة من أثبت (الياء) في (يَتَّقِي)، وجزم (يَصْبِرْ)[٥]. قال أبو حيان معلّقا على هذه القراءة: ((وذلك على لغة من يرى الجزم بحذف الحركة المقدّرة في حروف العلة))[٦].

– وقوله تعالى: ﴿**فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى**﴾[٧]. في قراءة من جزم (تخف) على النهي واثبت الألف في

---

(١) صحيح مسلم: ٦٣٩/٢ (٩٢٧).

(٢) المصدر نفسه: ٣٩/١ (٩).

(٣) صحيح البخاري: ١٨٢/١ (٧١٢) .

(٤) سورة يوسف: من الآية (٩٠).

(٥) روى هذه القراءة قنبل عن ابن كثير، ينظر: السبعة في القراءات: ٣٥١، والحجة والحجة للقرّاء السبعة: ٤٤٧/٤–٤٤٨، والحجة في القراءات: ١٩٨، والكشف: ١٨/٢، والتفسير الكبير: ١٦٣/١٨، والبحر المحيط: ٣٣٨/٥، وروح المعاني: ٥٠/١٣.

(٦) البحر المحيط: ٤٩٨/٨، وينظر: حجة القراءات: ٣٦٤، والكشف: ١٨/٢، واللباب: ١٠٩/٢، والجامع لأحكام القرآن: ٢٥٧/٩.

(٧) سورة طه: من الآية (٧٧).

(تخشى)[١]. قال الفراء: ((إن شئت جعلت (تخشى) في موضع جـزم وإن كانت فيها الياء[٢]؛ لأن من العرب من يفعل ذلك))[٣].

– وحملوا على ذلك أيضاً قول قيس بن زهير العبسي:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي ... بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ[٤]

والشاهد فيه إثبات الياء في (يَأْتِيكَ) بعد لم.

– وقول الشاعر:

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرا ... مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ[٥]

والشاهد فيه إثبات الواو في (تَهْجُو) بعد لم.

–وقول الآخر:

---

(١) وهي قراءة الاعمش وحمزة وابن أبي ليلى ويحيى بن وثاب وأبان. ينظر: السبعة: ٤٢١، والمبسوط: ٢٤٩، وحجة القراءات: ٤٥٨، والكشف: ١٠٢/٢، والتيسير: ١٥٢، والكامل: ٥٩٨، والكنز: ٥٥٩/٢، والنشر: ٣٢١/٢، وإتحاف فضلاء البشر: ٣٠٦.

(٢) يقصد الياء التي في الماضي (خشي).

(٣) معاني القرآن للفراء: ١٦١/١.

(٤) البيت له في معاني القرآن للفراء: ٢٢٣/٢، وشرح أبيات سيبويه: ٢٢٣/١، وأمالي ابن الشجري: ١٢٦/١، وشرح الكافية الشافية: ٢٥٧/١، وبلا نسبة في الكتاب: ٣١٦/٣، والأصول في النحو: ٤٤٣/٣، وسر صناعة الإعراب: ٩٢/١، و٢٧٥/٢، وضرائر الشعر: ٤٥.

(٥) لم اقف على قائله وهو بلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ١٦١/١، ١٨٨/٢، ٣٦/٣، وسر صناعة الإعراب: ٢٧٥/٢، وأمالي ابن الشجري: ١٢٨/١، والأنصاف: ٢٩/١، واللباب: ١٠٩/٢، وضرائر الشعر: ٤٥، وشرح شافية ابن الحاجب: ١٨٤/٣، والمقاصد النحوية: ١٣٨/١، وخزانة الأدب: ٢٥٩/٨.

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّق ... وَلَا تَرضَّاهَا وَلَا تَمَلَّق[١]

الشاهد فيه إثبات الألف في (ترضاها) بعد لا الناهية.

ويمكن إجازة ثبوت حرف العلة في الفعل المضارع المعتل الآخر في الشواهد السابقة إلى الاحتمالات الثلاث الآتية:

الأول: إجراء الفعل المعتل مجرى الصحيح فأثبت حرف العلّة وجزمه بحذف (الضمة) التي كان ثبوتها منوياً على الحرف الأخير في حال الرفع وهو لهجة لبعض العرب[٢].

واختلفوا في الضمة التي حذفها الجازم ظاهرة أم مقدرة، فمن ذهب إلى أنها ظاهرة لم يجوّز حمل ما كان معتل الآخر بالألف على الصحيح لتعذر ظهورها عليه[٣]. ومن يرى أنها مقدرة سمح بذلك[٤].

الثاني: حذف حرف العلة للجزم ثم إشباع الحركة[٥]، فـ (الألف) في الحديثين الأول والثاني متولّدة من إشباع حركة (الشين)، و(الكاف)

---

(١) البيت لرؤبة بن العجاج في المقاصد النحوية: ١٣٩/١، وخزانة الأدب: ٣٥٩/٨-٣٦٠، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في الخصائص: ٣٠٨/١، واللباب: ١٠٩/٢، وشرح شافية ابن الحاجب: ٤٠٩/٤، وتوضيح المقاصد: ٨٢/١، وشرح التصريح: ٨٧/١، وهمع الهوامع: ٢٠٤/١.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٦١/١، والأصول: ٤٣٥/٣، والمسائل العضديات: ٤٣، واللباب: ١٠٨/٢-١٠٩، وشواهد التوضيح: ٢١.

(٣) ينظر: المسائل الحلبيات: ٨٥، وإعراب القرآن للنحاس: ٥١/٣، والإيضاح في شرح المفصل: ٤٥٩/٢، وشرح شافية ابن الحاجب: ١٨٥/٣، والتذييل والتكميل: ٢٠٧/١.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٤٩٢/٥، وتوضيح المقاصد: ٨٢/١، وتمهيد القواعد: ٢٩٥/١.

(٥) ينظر: أسرار العربية: ١٠٧-١٠٨، وشرح المفصل: ٤٩١/٥، والتذييل والتكميل: والتكميل: ٢٠٨/١، وشرح التصريح: ٨٨/١، وشرح الأشموني: ٨٤/١.

وهي (الفتحة) الناشئة من سقوط (الألف) الأصلية بالجزم، وأما (الياء) في الحديث الثالث فهي ناتجة عن إشباع حركة (الكاف) وهي الكسرة.

الأخير: حمل اسم الشرط على أنه اسم موصول، والماضي بمعنى المستقبل، فيكون تقدير الكلام، الذي يأكل من.....، والذي يبكي عليه... وهو ينطبق على الحديثين الأول والثاني(١).

وقد اختلف النحاة في اطراد ما ثبتت فيه حروف العلة في حال الجزم على قولين:

الأول: من ذهب إلى أن الضمة مقدرة أجازه في سعة الكلام؛ لأنه لهجة لبعض العرب وإن كانت قليلة(٢).

والثاني: إن ذلك مخصوص بضرورة الشعر، ولا يجوز حمل المنثور عليه، وهو قول الجمهور(٣).

أما ما ظاهره إثبات حروف العلة في نثر الكلام فخرّجه النحويون تخريجات لا تخلوا من بعض التكلف، فالآية الأولى عندهم مؤولة على (من) موصولة متضمنة معنى الشرط، وتسكين (يصبر) أما للتخفيف أو للوصل بنية الوقف أو كراهية توالي اربع متحركات في كلمة واحدة وهي (الباء) و(والراء) من (يصبر) و(الفاء) و(الهمزة) من (فإن) تنزيلا للكلمتين منزلة الكلمة الواحدة(٤).

---

(١) ينظر: التخمير: ٤/٤٢٦-٤٢٧،

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/١٦١، والجمل في النحو: ٤٠٦، وتحصيل عين الذهب: ٤٩٠، وهمع الهوامع: ١/٢٠٥، وشرح شذور الذهب للجوجري: ١/٢١٢.

(٣) ينظر: الكتاب: ٣/٣١٦، والأصول: ٣/٤٤٢، والمسائل الحلبيات: ٨٦، وضرورة الشعر: ٦١-٦٢، وأمالي ابن الشجري: ١/١٢٨، وضرائر الشعر: ٤٥، والتذييل والتكميل: ١/٢٠٨، وأوضح المسالك: ١/٧٩، وهمع الهوامع: ١/٢٠٥.

(٤) ينظر: أوضح المسالك: ١/٧٩، وشرح التصريح: ١/٨٨، وحاشية الصبان: ١/١٧٨.

أما سبب ارتفاع (لا تخشى) بعد جزم (تخف) فقيل أنه ارتفع على القطع عما قبله فيكون تقديره: واضرب لهم طريقا، ثم أخبر وأنت غير خائف ولا خاش؛ أي لست تخاف[١]. أو على الإشباع مراعاة للفاصلة القرآنية[٢]. واحتمل النحاس منفردا وجها آخر وهو على ترك الجزم بـــ(لم) لهجة نسبها إلى جذام[٣]، وهو بذلك لا يعطيها توجيها آخر وإنما يخرجها على لهجة أخرى يجوز معها إثبات حروف العلة مع الجازم، فهو يحاول أن يرد لهجة بأخرى دون موجب لذلك[٤].

ومال شراح الحديث إلى القول بأن ما ثبت في آخره حرف العلة مع دخول الجازم فهو على لهجة إجراء المعتل مجرى الصحيح، وساقوا محتملين أن ذلك قد يكون من إشباع الحركات، قَالَ الْكِرْمَانِيُّ في شرح الحديث الأول: ((فإن قلت لم أثبت الألف؟ قالت: إما عَلَى لُغَةِ مَنْ يُجْرِي الْمُعْتَلَّ مَجْرَى الصَّحِيحِ، وإما أن تكون الإلف مولدة من إشباع الفتحة بعد سقوط الإلف الأصلية بالجزم))[٥]. وبالوجهة نفسها عبر العيني في توجيه (فلأدعى): ((كَانَ الْقيَاس: فلأدع لَهُ أَي: فادعوني لَهُ حَتَّى أقوم بكله وضياعه؛ لِأَن حذفهَا عَلامَة الْجَزْم لِأَنَّهُ مجزوم بلام الْأَمر، ...هَذَا هُوَ الْمَشْهُور فِي اللُّغَة، وَفِي رِوَايَة لِابْنِ كثير أَنه قَرَأَ: (من يَتَّقِي ويصبرْ) بِإِثْبَات الْيَاء وَإِسْكَان الرَّاء وَهِي لُغَة أَيْضا))[٦]. وقال السيوطي في ثالث

(١) ينظر: الكتاب: ٩٨/٣، وجامع البيان: ٣٤٤/١٨، والحجة في القراءات السبع: ٢٤٥، ومشكل إعراب القرآن: ٤٧٠/٢، والجامع لأحكام القرآن: ٢٢٨/١١.

(٢) ينظر: الحجة في القراءات السبع: ٢٤٥، وضرورة الشعر: ٦٣، والجامع لأحكام القرآن: ٢٢٨/١١، وتمهيد القواعد: ٢٩٦/١، وروح المعاني: ٢١٤/٣٠.

(٣) ينظر: شرح أبيات سيبويه: ٣٦-٣٧.

(٤) ينظر: الخصائص: ١٢/٢، وارتقاء السيادة: ١٠٥.

(٥) الكوكب الدراري: ٢٠٠/٥.

(٦) عمدة القاري: ٢٤٧/٢٣.

الاحاديث: ((كَذَا فِي الْأُصُول يبكي بِالْيَاءِ وَهُوَ لُغَة))[١]. هذه نماذج من توجيهات شراح الحديث ولا يسع نقلها كلها ويمكن الرجوع إليها في مظانها[٢].

وجرياً على ما مر من الشواهد وما اهتدينا إليه من نقل عن العلماء يمكن التوصل إلى ما يأتي:

– إن حذف حرف العلة من آخر الفعل المجزوم أمر لا بد منه في القياس وهو مجمع عليه، أما السماع فإنه قد ورد فيه هذا، ولكن لا يعول عليه في القياس[٣]؛ لأن مجيئه لم يكثر، وما جاء منه محتمل لتوجيهات أخرى كإشباع الحركات، ومعلوم أن الدليل إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال[٤].

– إن القول بحمل (من) الشرطية على (من) الموصولة يوهنه أنه لا يقبل التطبيق على جميع الشواهد، فيما يتفوق التوجيه الأول على التوجيهين الثاني والثالث بقبوله التطبيق على جميع الشواهد، وببعده عن التعقيد، كما أنَّه يُبقي معنى الشرط في الأسلوب لدخول (الفاء) على خبر الاسم الموصول.

– إن القول بأنَّ حروف العلة ناتجة عن إشباع الحركات يردّهُ أنّ النحاة جعلوا الإشباع ثابتاً على سبيل الاضطرار في الشعر لا الاختيار[٥]،

---

(١) الديباج على صحيح مسلم: ١٦/٣.

(٢) ينظر: إعراب الحديث النبوي: ٢٦٠، و شرح النووي على مسلم: ٨٦/١٢، و١٥٤، و٦٥/١٣، وفتح الباري: ٢٠٣/٢، و٢٨٤/٧، وعمدة القاري: ٢٤٨/٥، والديباج على صحيح مسلم: ٥١٠/٤.

(٣) ينظر: الخصائص: ١١٩/١، والمقاصد الشافية: ٢٣٨/١-٢٣٩، والاقتراح: ١٠٩.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل: ١٦٦/١، وفيض نشر الانشراح: ٦٤٠/١.

الاختيار[١]، بل هو من أقبح الضرائر، يقول السيوطي: ((أقبحُ الضرائر الزيادةُ المؤدّيةُ لما ليس أصلاً في كلامهم كقوله: أدْنو فأنظُور، أي: أنظر))[٢].

– إن الرأي القائل بأن إثبات حرف العلة في المعتل الآخر مع الجازم مقصور على ضرورة الشعر فيه نظر؛ لثبوته في القراءات القرآنية ومتون الحديث النبوي، يضاف إلى ذلك أن الشواهد الشعرية التي مثلنا بها لهذه الظاهرة بعضها محتمل عدم الضرورة، فتحتمل روايتها بحذف حرف العلة[٣]، ويكون وزنها صحيحا أيضاً[٤].

إذن فظاهر الأمر يدعو إلى ترجيح القول بأن إثبات حرف العلة من آخر الفعل المجزوم لهجة؛ لأنَّ الحمل على لهجة من لهجات العرب أولى من التمحل في التأويل، فنرجح أنَّ الجزم قد وقع على الحركات المستحقّة في الأصل، ولكن يبقى هذا الاستعمال محصورا في دائرة السماع دون الأخذ به في القياس والله أعلم.

---

(١) ينظر: الإنصاف: ٣٦/١، وضرائر الشعر: ٣٢، والبسيط في شرح جمل الزجاجي: ١٩٤/١.

(٢) المزهر في علوم اللغة: ١٥٠/١.

(٣) فقول الشاعر: (ألم يأتيك..) قد روى بلا (ياء). وقول الآخر: (ولا ترضاها) روي: (ولا ترضها...): ينظر: سر صناعة الإعراب: ٩٢/١-٩٣، ورصف المباني: ٢٢٧.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية: ٢٣٨/١.

المبحث الثالث

لهجات العرب الواردة في الصحيحين في الأدوات

المطلب الأول: ما النافية الداخلة على المبتدأ والخبر بين الإعمال والإهمال:

للعرب في (ما) النافية الداخلة على المبتدأ والخبر لهجتان ذكرهما النحاة وتفصيلهما ما يأتي:

الأولى: إعمال (ما) عمل (ليس) فيرفعون بها الاسم وينصبون الخبر، وهي لهجة الحجازيين[١]، وقيل: نجد وتهامة[٢] أيضاً. وبها نزل القرآن الكريم قال تعالى: ﴿**مَا هَذَا بَشَرًا**﴾[٣]. ومن شواهد ورودها في الصحيحين قوله ﷺ :((**يَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ وَاللَّهِ مَا مِنْ أَحَدٍ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ** ...))[٤]. قال ابن حجر: ((يَجُوزُ فِي (أَغْيَر) الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ عَلَى اللُّغَتَيْنِ الْحِجَازِيَّةِ وَالتَّمِيمِيَّةِ فِي (مَا)))[٥].

وبذلك تكون الجملة معها مماثلة تمامًا لها مع الفعل (ليس) فهي إذن حرف ناسخ يرفع بعدها الاسم، وينصب الخبر، وفي ضوء ذلك افترض النحاة سبب إعمال (ما) في لهجة الحجازيين هو تشبيها لها بـ (ليس) موجزين أوجه الشبه بينهما بما يأتي: الأول: أنهما للنفي، والثاني:

---

(١) ينظر: الكتاب: ٢٨/١، والمقتضب: ١٨٨/٤، والتبصرة والتذكرة: ١٩٨/١.

(٢) ينظر: رصف المباني: ٣٧٧، وارتشاف الضرب: ١١٩٧/٣، والجنى الداني: ٣٢٢، ومغني اللبيب: ٣٩٩.

(٣) سورة يوسف: من الآية (٣١).

(٤) صحيح البخاري: ٢٦٣/٢ (١٠٤٤).

(٥) فتح الباري: ٣٢١/٩.

دخولهما على الجملة الأسمية، والثالث: أنهما لنفي الحال، والأخير: دخول الباء في خبرهما كثيراً[١].

الثانية: إهمالها في لهجة بني تميم فالمبتدأ والخبر باقيان على حالهما من الرفع قبل دخولها فهي في استعمالهم حرف نفي لا عمل له[٢]. وعلى هذه اللهجة ورد قوله تعالى: ﴿**مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ**﴾[٣]. في قراءة من رفع (أُمَّهَاتُهِمْ)[٤]. وثبتت الرواية في حديث أبي هُرَيْرَةَ ﷺ: ((... **فقال الرجل: عَلَى أَحْوَجَ مِنَّا مَا بَيْنَ لاَبَتَيْهَا أَهْلُ بَيْتٍ أَحْوَجُ مِنَّا..**))[٥]. قال العكبري في تعليقه على هذا الحديث: (((أحْوج) بِالنّصب فِي لُغَة أهل الْحجاز؛ لأَنهم يعْمِلُونَ (مَا) عمل لَيْسَ، وبالرفع عِنْد بني تَمِيم لأَنهم لَا يعْمِلُونَ (مَا)))[٦].

وبالنظر في الحديثين السابقين نجد أنه قد توافرت فيهما الشروط اللازمة التي ذكرها النحاة لإعمال (ما) عمل (ليس) نوجز أهمها بما يأتي:

---

(١) ينظر: المقتضب: ١٨٨/٤، وأمالي ابن الشجري: ٥٥٥/٢، وأسرار العربية: ١٣٩، واللباب: ١٧٥/١، والغرة المخفية: ٤٢٩/٢، ورصف المباني: ٣٧٧-٣٧٨.

(٢) ينظر: الكتاب: ٥٧/١، ومعاني القرآن للفراء: ٤٢/٢.

(٣) سورة المجادلة: من الآية (٢).

(٤) وهي قراءة المفضل بن محمد بن يعلى الضبي عن عاصم بن أبي النجود ، وأبي معمر والسلمي، وهذه القراءة لم ترو عن عاصم في رواية حفص ولا رواية أبي بكر، وهما الروايتان المتواترتان ينظر: السبعة في القراءات: ٦٢٨، ومعاني القراءات: ٤٨٣، ومختصر في شواذ القراءات: ١٥٣، وحجة القراءات: ٧٠٣، والكشاف: ٤٨٥/٤، وزاد المسير: ٢٤٢/٤، وإعراب القراءات الشواذ: ٢٨٧/٢، والجامع لأحكام القرآن: ٢٧٩/١٧.

(٥) صحيح البخاري: ٤٨٦/٣ (١٩٣٧)، واللفظ له، وصحيح مسلم: ٧٨١/٢ (١١١١).

(٦) إعراب الحديث النبوي: ٢٥٣.

١-ألا تقع بعدها إنْ الزائدة.

٢-ألا ينتقض نفيها بـــ (إلا).

٣-التزام الترتيب بين اسمها وخبرها الذى ليس شبه جملة.

٤-ألا يتقدم معمول الخبر على الاسم.

٥-ألا تتكرر (ما).

ولهذه الشروط تفصيل مذكور في مظانه[١].

والمشكل في تحديد ماهية الاستعمال اللهجي في (ما) في تركيب ليس فيه قرينة تحدّد الإعمال أو الإهمال فتتعدّد الأوجه كقوله تعالى: ﴿**وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ**﴾. فـــ (بغافل) في موضع نصب، على أن تكون ما حجازية، ويجوز أن تكون في موضع رفع، على أن تكون ما تميمية؛ لأن الباء تزاد – إعراباً لا معنًى – في خبر التميمية[٢]، ومثله في الصحيحين قوله ﷺ: ((**... مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ ...**))[٣]. فقوله (بأعلم) مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنه خبر ما الحجازية، ويجوز أن يكون في موضع رفع على أن (ما) تميمية[٤]، إذ حكى سيبويه زيادة الباء بعدها عن بني تميم بقوله: ((إذا قلت: ما أنت بشيء إلا شيء لا يُعبَأ به، استوت اللغتان، فصارت ما على أقيس الوجهين))[٥]. خلافاً لأبي علي النحوي[٦]، النحوي[٦]، والزمخشري[١]، اللذان منعا زيادة الباء في خبر ما التميمية، ويمكن رد قولهما بما يأتي:

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٨٦/١، وتوضيح المقاصد: ١٨٧/١، وشرح ابن عقيل: ٢٧٠/١-٢٧٤، وشرح شذور الذهب للجوجري: ٣٧٨/١-٣٧٩.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٤٣٣/١.

(٣) صحيح البخاري: ٢٠/١ (٥٠)، وصحيح مسلم: ٣٦/١ (٨).

(٤) ينظر: عمدة القاري: ٢٨٧/١.

(٥) الكتاب: ٣١٦/٢.

(٦) ينظر: المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات: ٢٨٤.

١- تضمنت أشعار بني تميم دخول الباء على خبر (ما) كثيراً، ولو كان دخولها خاصّاً بخبر (ما) الحجازية ما وجد في لهجة غيرهم[٢]. قال الفرزدق التميمي:

لَعَمْرُكَ ما مَعْنٌ بتاركِ حَقِّه ... ولا مُنْسِئٌ مَعْنٌ ولا مُتَيَسِّرُ[٣]

٢- ما حكاه الفراء من أن التميميين ينطقون بـ (الباء) وبغير (الباء) فإذا أسقطوها رفعوا، وهو أقوى الاستعمالين فِي العربية، أما الحجازيين فلا ينطقونَ خبر (ما) بغير (الباء) إِلَّا نادراً[٤].

٣- إن الباء إنما دخلت على خبر (ما) لكونه منفيّاً كما دخلت في نحو: لم أكن بمقصر، وليس لكونه خبراً منصوباً، وامتنعت في نحو: كنت مسافراً؛ لأنه مثبت وإذا ثبت كون المسوغ لدخولها النفي، فلا فرق بين منفي في محل نصب، ومنفي في محل رفع[٥].

٤- إذا كان الأصل في دخول الباء الزائدة على خبر (ليس) وحملت (ما) عليها لاشتراكهما في نفي ما في الحال أو إن دخول الباء في خبر (ما) إنما تحقق لها أسوة بتعلقها في خبر (إن) النافية فلا فرق إذن بين الحجازية والتميمية في ذلك[٦].

والذي نرجحه مما مر أنه يجوز دخول الباء على خبر المبتدأ الواقع بعد ما التميمية؛ لأن دعوى أبي علي، والزمخشري لا دليل عليها. قال

---

(١) ينظر: المفصل: ١١٢، والكشاف: ٤٨٥/٤.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٩٢/١.

(٣) البيت في ديوانه: ٣١٠/١، والكتاب: ٦٣/١، وشرح كافية ابن الحاجب: ٢١٢/١، وشرح الكافية الشافية: ١٩٢/١، وحاشية الصبان: ٣٩٦/١، وخزانة الأدب: ٣٧٥/١، و٣٧٩، و١٤٢/٤، وبلا نسبة في همع الهوامع: ٤٦٧/١.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٤٢/٢.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٩٢/١، وخزانة الأدب: ١٤٢/٤.

(٦) ينظر: شرح المفصل: ١٢١/٢.

ابن عقيل: ((ولا تختص زيادة الباء بعد ما بكونها حجازية خلافا لقوم بل تزاد بعدها وبعد التميمية))[١].

ويجد النحاة أن اللهجة التميمية في (ما) أقوى قياسًا وإن كانت الحجازية أيسر استعمالًا، وإنما كانت التميمية أقوى قياسًا من جهة أن (ما) حرف غير مختص كحرف الاستفهام يدخل على كل واحد من صدري الجملتين الفعل والمبتدأ، والأصل في العامل أن يكون مختصّاً كحروف الجزم والجر إلا أن (ما) لمَّا أشبهت (ليس) في الوجوه التي سبق ذكرها ساغ عملها عند الحجازيين[٢].

ونختم الكلام هنا بالإشارة إلى أن العرض السابق ينتهي بنا إلى أمور خمسة تأخذ أمكنتها بالتتابع فيما يأتي:

١- إن لهجة الحجازيين في استعمال (ما) اقوى استقراء بدليل أن القرآن بها نزل أما لهجة التميميين فهي أصح قياساً[٣].

٢- جواز زيادة الباء في خبر ما النافية في كلا اللهجتين، بل إن إعراب ما بعد الباء في موضع رفع أولى؛ لأن هذا ما فهمناه من قول سيبويه: ((استوت اللغتان، فصارت (ما) على أقيس الوجهين))[٤]. وأقيس الوجهين عند سيبويه هو (ما) التميمية.

٣- إن ما ذكره شراح الحديث في هذه المسألة لم يخرج عما قرره النحويون فيها.

---

(١) شرح ابن عقيل: ٢٧٦/١.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢٨/١-٢٩، والمقتضب: ١٨٩/٤-١٩٠، والخصائص: ١٢٨/١، وأمالي ابن الشجري: ٥٥٥/٢-٥٥٦، وشرح التسهيل: ٣٥١/١.

(٣) ينظر: دراسات في فقه اللغة: ٧٤.

(٤) الكتاب: ٣١٦/٢.

٤- الإفادة من الشواهد الحديثية في تعزيز الاستشهاد بـ (ما) النافية ولا سيما اذا علمنا أن أبا حيان ذكر أنه لم يحفظ في كلام العرب نصب خبر ما إلا في شاهد شعري واحد(١).

٥- إن ما الحجازية أيسر في الاستعمال؛ لأنها اللغة التي كثر استعمالها، إلا أن هذا الحكم ليس على إطلاقه، وإنما هو حكم مقيد بقيد وهو أن تستوفي ما شروط إعمالها.

وإذا كان مطلوباً وفق مقتضيات أصول البحث موقف للباحث من قياس كلتا اللهجتين وأيهما يُرجّح فأقول: إن لكل منهما قوةً في القياس كما سبق عرضه فلا يمكن أن أرجح إحداهما على الأخرى أو أردَّ إحداهما بالأخرى، ويعضد موقفي قول ابن جني في الترجيح بين اللهجتين إذ قال: ((علم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تحظره عليهم، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك؛ لأن لكل واحد من القومين ضربًا من القياس يؤخذ به ويخلد إلى مثله، وليس لك أن تردَّ إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أحق بذلك من وسيلتها، لكن غاية مالك في ذلك أن تتخيّر إحداهما فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها وأشد أنسابها، فأما ردّ إحداهما بالأخرى فلا...هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين أو كالمتراسلتين))(٢). فابن جني يسوي بين قياس (ما) الحجازية والتميمية ويرد ذلك إلى سعة القياس عند الفريقين، وأن لكل واحدة منهما مذهبا يجيزه القياس والله أعلم.

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ١١٩٧/٣.

(٢) الخصائص: ١٢/٢.

المطلب الثاني: النصب بـ (ليت) المبتدأ الخبر:

عن عائشة – رضي الله عنها – في قول ورقة بن نوفل في قصة نزول الوحي في غار حراء ، فقال ورقة : ((....**هَذَا النَّامُوسُ الَّذِي نَزَّلَ اللَّهُ عَلَى مُوسَى يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعًا لَيْتَنِي أَكُونُ حَيًّا إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ...**))[١].

يجمع النحاة على أن الأصل في خبر (إن وأخواتها) الرفع[٢]، وقد تباينت مواقف النحاة وشراح الحديث أيضاً في توجيه ما سُمع عن العرب في نصب الخبر بعد (ليت) على النحو الآتي:

– منع جمهور البصريين نصب الخبر بـــ (ليت) أما ما يجري في ظاهره على ذلك فحكموا عليه بالتأويل[٣]. فوجهوا قول الشاعر:

يَا لَيْتَ أَيّام الصِّبا رَوَاجعا[٤]

على تقدير أن الخبر محذوف، قال سيبويه: ((كأنه قال: يا ليت لنا أيام الصبا، وكأنه قال: يا ليت أيام الصبا أقبلت رواجعَ))[٥]. فيحملون (رواجعا) على الحالية[٦]. وفي ضوء رأي البصريين يكون (جذعاً) حالاً من الضمير المستكن في خبر (ليت) وهو قوله: (فيها)، فيكون المعنى:

---

(١) صحيح البخاري ٤/١ (٣) ، وصحيح مسلم: ٣٩/١ (١٦٠).

(٢) ينظر: الكتاب: ١٣١/٢، والمقتضب: ١٠٩/٤، وأسرار العربية: ١٤٤، والمقاصد الشافية: ٣٠٧/٢.

(٣) ينظر: امالي ابن الشجري: ٦٣/٢، والإيضاح في شرح المفصل: ١٩٩/٢، ومغني اللبيب: ٣٧٦، وتمهيد القواعد: ١٢٩٧/٣، وهمع الهوامع: ٤٩١/١.

(٤) الرجز للعجاج في ديوانه: ٣٠٦/٢، ولرؤوبة في شرح المفصل: ٢٦٠/١، وبلا نسبة في الكتاب: ١٤٢/٢، والأصول: ٢٤٨/١، والجنى الداني: ٤٩٢، ومغني اللبيب: ٣٧٦، وهمع الهوامع: ٤٩١/١، وشرح الأشموني: ٢٩٥/١، وخزانة الأدب: ٢٣٤/١٠.

(٥) الكتاب: ١٤٢/٢، وينظر: الأصول: ٢٤٨/١، ومغني اللبيب: ٣٧٦.

(٦) ينظر: شرح المفصل: ٢٦١/١، وحاشية الصبان: ٤٢٢/١.

ليتني كائن فيها حال الشبيبة والقوة لأنصرك[١]، ورجّح هذا التوجيه القاضي عياض[٢]، والنووي[٣]، وابن حجر[٤].

– نسب إلى الكسائي أن خبر (ليت) عنده منصوب بإضمار (كان)[٥]، حملاً على قوله تعالى: ﴿**يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ**﴾[٦]، وقوله تعالى: ﴿**يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ**﴾[٧]. ((لِأَن كَانَ تستَعْمل كثيراً هُنَا))[٨]. فـ (جذعاً) تبعا للتقدير المروي عن الكسائي في الحديث الشريف خبر لـ (كان) المقدَّرة، فيكون التقدير: يا ليتني كنت أو أكون جذعاً[٩].

– جواز نصب خبر (ليت) خاصة تشبيهاً لها بفعل التمني فقولك ليت زيداً قائماً مثل تمنيت زيداً قائماً، إذ تكون (ليت) بمعنى (أتمنى)، وكأنه لُمح فيها معنى الفعل فأُعملت عمله، وهذا خاص بـ(ليت) فقط دون أخواتها عند الفرّاء[١٠]، وهي لهجة بني تميم[١١]، وجعلوا منه قول العرب:

---

(١) ينظر: أمالي السهيلي : ٥٣–٥٤، وإعراب الحديث النبوي: ٣٧٠.

(٢) ينظر: مشارق الأنوار: ٢٢٣/١، و٥٨٥/٢.

(٣) ينظر: شرح النووي: ١٦١/٢.

(٤) ينظر: فتح الباري: ٣٢/١.

(٥) ينظر: الأصول: ٢٤٨/١، والمفصل: ٤٠٠، وخزانة الأدب: ٢٣٤/١٠.

(٦) سورة الحاقة: الآية (٢٧).

(٧) سورة النساء: من الآية (٧٣).

(٨) خزانة الأدب: ٢٣٤/١٠.

(٩) ينظر: شرح النووي: ١٦١/٢، والكواكب الدراري: ٣٩/١، وعمدة القاري: ٥٨/١.

(١٠) ينظر: معاني القرآن: ٤١٠/١، وينظر رأيه في الإيضاح في شرح المفصل: ١٩٨/٢، وتمهيد القواعد: ١٢٩٦/٣.

(١١) ينظر: طبقات فحول الشعراء: ٧٩/١، وشرح المفصل: ٢٦١/١، واللهجات العربية في التراث: ١٢٥/١، ولغة تميم دراسة تاريخية وصفية: ٥٢٥–٥٢٦.

((لَيْتَ القِسِيِّ كُلَّهَا أرجُلاً))[١]. قال الميداني: ((كذا ورد المثل نصبا، وهى وهى لغة تميم، يُعْمِلُون (ليت) إعمال ظن، فيقولون: ليت زيداً شاخصاً))[٢].

– احتمال ابن حجر وجها أخر في نصب (جَذَعاً) فهو منصوب بفعل محذوف تقديره: (جُعِلْتُ) أو ما شابهه، فيكون التقدير: يا ليتني جُعِلْتُ فيها جَذَعاً[٣]. أما لتفسير هذه الظاهرة فنقف عند رأيين:

الأول: أن السبب في نصب (ليت) الجزئين يعود إلى ((أن (ليت) أصلها: (رأيت)، بدليل بقاء هذا الأصل، بعد تخفيف الهمز، في اللهجات العامية، إذ يقال في مصر مثلا: يا ريتني غني، وقد قلبت راؤها لاما منذ زمن بعيد في الفصحى))[٤].

الثاني: أن بعض التميميين جنح الى هذا الإجراء أسوة بخفض كلمة (خرب) في قولهم (حُجْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)[٥]. فنصبوا خبر ليت الذي جاور اسمها[٦]، ولاسيما أن طبيعتهم تميل إلى التماثل في الحركات[٧]. وعند النظر في التوجيهات المتقدّمة يتضح ما يأتي:

– إن ورود الحديث بنصب (جذعا) له وجه في العربية مستعمل.

– إن الكسائي يتكلف بتقدير (كان)، ولكن توجيه الفرّاء يحتمل نصب الجزأين لأنها لهجة قوم، ونرى البصريين يعملونها على القياس فيلجؤون إلى التقدير متى تعسّر عليها الحكم بالظاهر.

---

(١) مجمع الأمثال: ١٨٧/٢، والمستقصى في أمثال العرب: ٣٠٢/٢.

(٢) مجمع الأمثال: ١٨٧/٢.

(٣) ينظر: فتح الباري: ٣٢/١.

(٤) بحوث ومقالات في اللغة: ٧٤.

(٥) ينظر: أسرار العربية: ٢٩٦.

(٦) ينظر: لغة تميم دراسة تاريخية وصفية: ٥٢٧.

(٧) ينظر: لهجة تميم واثرها في العربية الموحدة: ٢٥٤.

– إن الاحتمال الذي قدمه ابن حجر بتأويل فعل محذوف يضعفه تأويل سيبويه والبصريين كونه قياس مطرد في هذا الباب، كما أنه يحافظ على دلالة (ليت) في تأدية معنى التمني.

– إن تعليل نصب ليت الجزئين في لهجة بني تميم حملا على المجاورة متسق مع الناحية الصوتية للغة، أما القول بأن ليت أصلها (رأيت) يرده أن لكلا منهما دلالته الخاصة في اللغة، ولا يوجد تقارب بينهما من هذا الوجه، كما أنه افتراض قائم على بناء الفصحى على العامية وهو خلاف الضوابط في رد العامية إلى الفصحى وليس العكس. والله أعلم.

المطلب الثالث: إهمال (إذنْ) مع استيفاء شروط عملها:

اشترط النحاة لأعمال (إذن)[1] شروطا ثلاثة:

١- أن تكون مصدرة.

٢- أن يكون الفعل المضارع بعدها دالاً على الاستقبال.

٣- ألا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم(٢).

والْمَشْهُور في لِسَان الْعَرَب أنه إِذا وجدت الشُّرُوط الْمَذْكُورَة سَابِقًا تنصب (إِذَنْ) المفعل المضارع بعده لمشاكلتها ظن وأخواتها[3]، ولشبهها بنواصب الفعل المضارع في تخليص الفعل المضارع بعدها للاستقبال[4]، ولكن عند البحث في متون الصحيحين نجد ثمة مخالفة لهذا الاتفاق العام في حديث الأَشْعَث بن قيس ﷺ: **((كَانَتْ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ خُصُومَةٌ فِي بِئْرٍ**

(١) الرأي الراجح في رسم صورة (إذن) أنها تكون بالنون في الوصل وبالألف في الوقف. ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢٧٩/٢.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ١٢٧/٥، وشرح ابن الناظم: ٤٧٧، والرشاد في شرح الإرشاد: ٣١٤.

(٣) ينظر: الكتاب: ١٢/٣-١٣.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٦/٣.

فَاخْتَصَمْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: شَاهِدُكَ أَوْ يَمِينُهُ، قُلْتُ: إِنَّهُ إِذًا يَحْلِفُ وَلاَ يُبَالِي..))[1]. والمشكل في هذا الحديث هو رفع الفعل (يحلف) بعد (إذن) على الرغم من توافر شروط إعمالها، وقد وصف سيبويه ظاهرة إهمال (إذن) مع تحقق شروط عملها بقوله: ((وزعم عيسى بن عمر أن ناساً من العرب يقولون: (إِذَنْ أفعلُ ذَلِك) فِي الْجَواب، فَأَخْبرت يُونُس بذلك، فَقَالَ: لَا تُبْعِدنّ ذَا، ولَم يكن ليرويَ إلاّ ما سمع، جعلوها بِمَنْزِلَة هَلْ وبَلْ))[2]. فسيبويه يصور لنا هذه الظاهرة على أنها من لهجات العرب النادرة الموثوقة.

وَبِنَاءً على ماحكاه سيبويه اختلف النحويون فِي إِلْغَاء عَملهَا مَعَ اسْتِيفَاء الشُّرُوط فخالفه ابْن يعِيش الذي يرى وجب إعمالها لا غير إِن دخلت على الْفِعْل فِي ابْتِدَاء الْجَواب[3]، وتبعه على ذلك المالقيّ بوصفه أن ما حكاه سيبويه شاذٌّ لا يعتدُّ به[4].

فيما يجد ابن الناظم إنّ إِلْغَاء عَملهَا هُوَ الْقيَاس؛ لأنّها حرف غير مُخْتَص بمنزلة هل، وبل[5]. وتوسط فريق من النحاة بين الأمرين فاختاروا إِثْبَات إِلْغَاء عَملهَا اعتماداً على رواية عيسى بن عمر، والذي ((..لم يكن ليرويَ إلاّ ما سمع))[6]. فالأعمال عندهم أصل، وأن ماَ رواه عِيسَى لهجة موثوقة لكنها قَلِيلة، قال ابن عصفور: ((وبعض العرب يُلغيها))[7]، ونعت ابن مالك العرب الذين لا يعملونها بالفصحاء حين قال:

---

(١) صحيح البخاري: ٦٣٢/٣ (٢٥١٦).
(٢) الكتاب: ١٦/٣.
(٣) ينظر: شرح المفصل: ٢٢٦/٤.
(٤) رصف المباني: ١٥٣.
(٥) شرح ابن الناظم: ٤٧٨.
(٦) الكتاب: ١٦/٣.
(٧) المقرب: ٢٨٦.

قال: ((حكى سيبويه عن بعض العرب الفصحاء إلغاء (إذن) ما استيفاء شروط العمل))[١]. وذكر المرادي مع كون إلغائها لهجة قليلة نادرة لا يُقبل ردها إذ قال: ((وبعض العرب يلغي (إذن) مع استيفاء الشروط، وهي لغية نادرة، حكاها عيسى، وسيبويه، ولا يقبل قول من أنكرها))[٢]. وهو مذهب مال إليه اكثر البصريين[٣].

ويبدو أن شراح الحديث النبوي كانوا مستحضرين للّهجة النادرة في إهمال (إذن) مع استيفائها للشروط فوجهوا به الحديث السابق[٤]. ونستخلص من العرض السابق خلاصات تبين ما يأتي:

١- إن إعمال إذن مع استيفاء الشروط في لهجة عامة العرب أو إهمالها في لهجة بعض العرب لكل منهما قياس مقبول لدى النحاة.

٢- إن ورود الحديث بالنصب مقبول لأنه وافق لهجة من لهجات العرب.

٣- إن إنكار ابن يعيش والمالقي ليس بحجة؛ لأنه رد لرواية الثقة.

٤- جاء الحديث النبوي ليقدم لنا شاهدا سماعي على هذه اللهجة النادرة وفيه تأييد لرأي القائلين بجواز إلغاء عمل (إذن) مع استيفاء شروط عملها.

---

(١) شرح الكافية الشافية: ١١٩/٢.

(٢) الجنى الداني: ٣٦٣.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٦٥١/٤، والمساعد ٧٢/٣، وهمع الهوامع: ٣٧٦/٢.

(٤) ينظر: شرح النووي: ١٦٠/٢، والديباج: ١٥١/١.

المطلب الرابع: الجزم بـ(إذا):

(إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان وهي أداة شرط غير جازمة[١]، وقد جاءت على خلاف ذلك في قوله ﷺ لعلي وفاطمة (رضي الله عنهما): ((**إِذَا أَخَذْتُمَا مَضَاجِعَكُمَا تُكَبِّرَا أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ وَتُسَبِّحَا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ وَتَحْمَدَا ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ**))[٢]. بجزم (**تُكَبِّرَا**) والقياس أن يقال: (**تُكَبِّرَانِ**)، واقرَّ سيبويه الجزم بـ (إذا) وخصه بضرورة الشعر، وعدّه في المنثور خطأً[٣]، وتبعه جماعة من النحويين منهم أبو علي الفارسي[٤]، وابن يعيش[٥]، وابن عصفور[٦]، والرضي[٧]، والحجة لمن منع الجزم بها في غير الشعر ((أنَّ ((أنَّ الحدث الواقع فيها مقطوع به في أصل الوضع فلم يرسخ فيه معنى (إنْ) الدالة على الغرض والتقدير، بل صار عارضاً على شرف الزوال فلهذا لم تجزم إلا في الضرورة))[٨]. وذكروا من الشواهد على الجزم بها في الشعر قول قيس بن الخطيم الأنصاري:

إذا قَصُرَتْ أَسْيافُنا كان وَصْلُها.... خُطانَا إلى أَعْدائنا فنُضارِبِ[٩]

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٣٩٩/٣، ومغني اللبيب: ١٢٧، وهمع الهوامع: ١٧٨/٢.

(٢) صحيح البخاري: ١٠٤/٤ (٣١١٣). وصحيح مسلم: ٢٠٩١/٤ (٢٧٢٧). بلفظ: (... أَنْ تُكَبِّرَا اللَّهَ ...) ولا شاهد فيه.

(٣) ينظر: الكتاب: ٦١/٣-٦٢.

(٤) ينظر: المسائل المشكلة: ٤٥١.

(٥) ينظر: شرح المفصل: ١٢٤/٣، و٢٧٢/٤.

(٦) ينظر: ضرائر الشعر: ٢٩٧-٢٩٨.

(٧) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب: ٢٦٨/٣.

(٨) شرح الدماميني: ٣٥٣/١، وينظر: المقتضب: ٥٦/٢، والمقتصد في شرح الإيضاح: ١١١٩/٢، وضرائر الشعر: ٢٩٩، والجنى الداني: ٣٦٧-٣٦٨.

(٩) ديوانه: ٢٧٩، والكتاب: ٦١/٣، والمقتضب: ٥٧/٢، وأمالي ابن الشجري: ٨٢/٢، وشرح المفصل: ١٢٤/٣، و٢٧٢/٤، وضرائر الشعر: ٢٩٨، وخزانة الأدب: ٢٥/٧.

وقول الآخر:

إذَا لَمْ تَزَلْ في كلِّ دَارٍ عَرَفْتَها..... لَهَا وَاكِفٌ مِنْ دَمْعِ عَيْنِكَ يَسْجُمِ[1]

وأجاز الفراء الجزم بها مطلقاً فقال: ((من العرب من يجزم بـــ (إذا)، فيقول: إذا تقم أقم))[2]. فالفرّاء هنا يَعُدُّ الجزم بـــ (إذا) لهجة عربية عربية بقوله: (من العرب)، بينما النحاة من البصريين قيدوا الجزم بـــ (إذا) بالضرورة الشعرية. ووافقه ابن مالك في احد قوليه[3]، فوجّه جزم (تكبرا) في الحديث المذكور على أنَّ (إذا) محمولة على (متى) في العمل وهذا الصنيع كثير في الشعر نادر في النثر[4]، والذي يُؤذن لها بذلك شبهها بأدوات الشرط الجازمة من جهة كونها للمستقبل، ولزومها جواباً كسائر نظيراتها[5]. وغاية ما في الأمر أنه يجوز أن تأتي (إذا) جازمة في في الشعر كثيراً، أما في النثر فالجزم بها لهجة قليلة الاستعمال والله أعلم.

---

(١) البيت في ديوان جرير: ٣٠٤/١، ورواية الشطر الثاني فيه: لَهَا ذَارِفٌ مِن دَمْعِ عَيْنِيكَ يَذْهَبُ، ولبعض السَّلوليين في الكتاب: ٦٢/٣، وضرائر الشعر: ٢٩٨، وخزانة الأدب: ٢٢/٧.

(٢) معاني القرآن للفراء: ٢٥٨/٣.

(٣) جعل ابن مالك في شرح الكافية الشافية هذا الاستعمال مقصوراً على الشعر، ويظهر انه قال هذا الكلام قبل أن يطلع على جوازها في النثر في هذا الحديث. ينظر: شرح الكافية الشافية: ١٥١/٢.

(٤) ينظر: شواهد التوضيح: ٧٢، وشرح التسهيل: ٤٠٠/٣.

(٥) ينظر: الكتاب: ٦١/٣.

الخاتمة

فقد أنهيت بحث المسائل النحوية التي اخترتها لتكون ميدانا لبحثي من تتبعي للهجات قبائل العرب الواردة في الصحيحين وكان من نتائج هذا البحث ما يأتي:

١- إن دائرةَ الاستعمال اللغويِّ للنبيِّ ﷺ واسعةً إذ شملَت لهجاتٍ قبليةً مختلفةً، وهذا نابعٌ من ميله ﷺ للحديث بلهجاتِ العَرَب كلِّهم فهو الذي أُعطيَ جوامع الكلم.

٢- إن الحديث النبوي يحتوي على مادة نحوية ولغوية ثَرّة وهي ثروة لا يمكن الاستغناء عنها بأي شكل من الأشكال لذا كان الواجب الوقوف على مفرداتها.

٣- إن لزوم الأسماء الستة والمثنى الألف في أحوالهما كافة مسموع في كلام العرب ولا إشكالية في من روى الحديث النبوي الشريف على هذه الصورة.

٤- بنو تميم يجعلون ضمير الفصل اسماً في موضع رفع مبتدأ، وهو مقيس عند النحاة.

٥- جاءت الاحاديث النبوية مخالفة للسماع وموافقة للقياس في استعمال لفظتي (خير من) و(شر من)، لتكون على (أخير) و(أشر) وهو من قبيل الاستعمال اللهجي القليل.

٦- للعرب في المنادى المرخم لهجتان نطق بهما رسول الله ﷺ لهجة من يعد الحرف المحذوف موجودا ولهجة من يعد الحرف المتبقي هو الحرف الأخير فيحمّله الحركة الإعرابية.

٧- تقف قبيلة ربيعة على الاسم المنصوب المنون بالسكون، وهو استعمال شاع فيهم وحواها الصحيحان، وليس من قبيل الضرورة.

٨- ورد في الحديث إجراء فعل القول مجرى فعل الظن جريا على لهجة بني سليم.

٩- لهجة (يتعاقبون فيكم...) لهجة فاشية في قبائل كثيرة وتسميتها صحيحة ولا يقبل قول من ردها ولا يصح القياس عليها في وقتنا الحاضر.

١٠- قد تُحْذَفُ علامةُ رفْع الأفعال الخمسة (النون) لغير ناصبٍ ولا جازمٍ سوى الميلِ للخفَّةِ.

١١- وردت احاديث عن رسول الله ﷺ ثبت فيها حرف العلة في المضارع المجزوم على أن الجزم واقع على الضمة المقدرة قياسا على الصحيح.

١٢- وردت احاديث على لهجتي الحجازيين والتميمين في استعمال (ما) النافية الداخلة على المبتدأ والخبر من جهة إعمالها، أو إهمالها.

١٣- حكا سيبويه عن عيسى بن عمر إهمال (إذن) مع استيفائها شروط عملها في لهجة نادرة لكنها موثوقة وفي الحديث النبوي شاهد يستأنس به عليها.

١٤- يجوز أن تأتي (إذا) جازمة في الشعر كثيراً، أما في النثر فالجزم بها لهجة قليلة الاستعمال حكاها الفراء واستعمالها الحديث الشريف.

وآخرُ دعوانا أنِ الحمْدُ لله ربِّ العالمين

المصادر والمراجع

- إئتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت٨٠٢هـ)، تحقيق: طارق الجنابي، دار دجلة، عمان، ٢٠١٢م.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، الشيخ أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي الشافعي الشهير بالبنّاء (ت١١١٧هـ)، رواه وصححه وعلّق عليه: علي محمد الضباع، دار الندوة الجديدة، بيروت. د.ت.
- أثر اختلاف اللهجات العربية في النحو، د. يحيى علي يحيى، المباركي، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط/١، ٢٠٠٧م.
- اختلاف لفظ الجامع الصحيح للبخاري دراسة نحوية، د. محمد جاسم الساطوري، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الأنبار، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.
- ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، الشيخ يحيى الشاوي المغربي الجزائري (ت١٠٩٦هـ)، تقديم وتحقيق: د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الأنبار، بغداد، ط١، ١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م.
- الأزهيّة في علم الحروف، علي بن محمد النحوي الهروي (ت٤١٥هـ)، تحقيق: عبد المعين الملّوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط/٢، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.
- الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على أثبات القواعد النحوية، بدر الدين محمد بن أبي بكر الدماميني (ت٨٢٨هـ)، دراسة وتحقيق: رياض بن حسين الخوام، عالم الكتب، بيروت، ط/١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

• أسرار العربية، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، د.ت

• أسرار النحو، شمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا (ت ٩٤٠هـ)، تحقيق: أحمد حسن حامد، دار الفكر، عمان، د.ت.

• الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السرّاج البغدادي (ت٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/٤، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

• إعراب الحديث النبوي، الإمام محب الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري الحنبلي (ت٦١٦هـ)، تحقيق: عبد الاله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط/٢، ٢٠٠٨م.

• إعراب القراءات الشواذ، العكبري، تحقيق: د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

• إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: د.زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط/٣، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.

• الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

• ألفية ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين بن محمد بن مالك الطائي الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، ضبطه وعلق عليه، د. محمد عبد اللطيف بن محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة، الكويت، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

• الأمالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي (ت٣٥٦هـ)، تحقيق محمد علي زينو، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/١، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م.

• أمالي ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قداره، دار الجيل، بيروت، دار عمّار، عمّان، د.ت.

• أمالي ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

• أمالي السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الضرير السهيلي الأندلسي (ت٥٨١هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم البنّا، مطبعة السعادة، القاهرة، ط/١، ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م.

• الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد، بإشراف: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

• أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد جمال الدين بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، وبذيله، مصباح السالك إلى أوضح المسالك: د. بركات يوسف، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط/١، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

• الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: د.موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

• البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود – الشيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق: د. زكريا عبد المجيد النوتي، ود. أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

• بحوث ومقالات في اللغة، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/٣، ١٤١٥هـ–١٩٩٥م.

• البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي الأشبيلي (ت٦٨٨ه)، تحقيق: د. عياد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، ط/١، ١٤٠٧ه ـ ١٩٨٦م.

• البهجة المرضيَّة على ألفية ابن مالك لجلال الدين السيوطي : بتعليقة مصطفى الحسيني الدَّشتي، ط/١٣ ، مط /سرور ، قُمْ ، إنتشارات اسماعيليان ، ١٤٢٤هـ .

• البيان في شرح اللمع، عمر بن إبراهيم الكوفي (ت٥٣٩هـ)، دراسة وتحقيق: علاء الدين حموية، دار عمار، عمان، ط/١، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

• البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥هـ)، تحقيق: د.عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٧، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

• تاج العروس من جواهر القاموس، أبو الفيض محمد مرتضى الحسيني الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، مطبعة حكومة الكويت، د.ت.

• التبصرة والتذكرة، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري (ت٣٨٦هـ)، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أمِّ القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢م.

• التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تحقيق: سعد كريم الفقي، دار اليقين، المنصورة، ط/١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

• تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، حققه وعلّق عليه: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة بيروت، ط/٢، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م.

• التخمير شرح المفصل في صنعة الإعراب، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت٦١٧هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط/١، ١٩٩٠م.

• التَّذييل والتَّكميل في شرح كتاب التّسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط/١، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

• التعليقة على المقرب، بهاء الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم المعروف بابن النحاس (ت٦٩٨هـ)، تحقيق: جميل عبد الله عويضة، مطبعة السفير، عمان، ١٤٣٤هـ - ٢٠٠٤م.

• تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد ناظر الجيش (ت٧٧٨هـ)، تحقيق: محمد علي فاخر وأخرينَ، دار السلام، القاهرة، ط/١، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

• توجيه اللمع، أبو العباس أحمد بن الحسين بن أبي المعالي الاربلي الموصلي المعروف بابن الخباز (ت٦٣٩ه)، دراسة وتحقيق: د. فائز أحمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط/١، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

• التوجيه النحوي في حاشية مسند الإمام أحمد بن حنبل للسندي (ت١١٣٨هـ) دراسة وصفية تحليلية، محمد بن صالح بن علي الشيزاوي، عالم الكتاب الحديث، أربد، ط/١، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.

• توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدين الحسن بن أم قاسم المرادي (ت٧٤٩ه)، تحقيق: أجمد محمد عزوز، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط/١، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.

• التيسير في القراءات السبع، أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان الداني (ت٤٤٤ه)، تصحيح: أوتو برتزل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط/٢، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

• جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري (ت٣١٠هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

• الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر القرطبي (ت٦٧١هـ)، دار الشعب، القاهرة، د.ت.

• الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، حققه وقدم له: د.علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

• الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.
• حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، الشيخ محمد الدمياطي الشافعي الخضري (ت١٢٨٧هـ)، شرحها وعلّق عليها: تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م.
• حاشية السجاعي على شرح قطر الندى وبل الصدى، أحمد بن محمد السجاعي (ت١١٩٧هـ)، تحقيق وتعليق: عرفان مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط/١، د.ت.
• حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، محمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦ه)، ومعه شرح الشواهد للعيني (ت٨٥٥هـ)، تحقيق: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، القاهرة، ط/١، ١٤٢٣ه ـ ٢٠٠٢م.
• الحجة في القراءات السّبع، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط/٤، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.
• حجة القراءات، أبو زُرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة توفي بعد (٤٠٠ه)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت، ط/٢ ، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط/٤، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.
• الحديث النبوي الشريف وأثره في الدارسات اللغوية والنحوية: د. محمد ضاري حمادي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، ط/١، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٩م.
• الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل للزجاجي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت٥٢١هـ)، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، دار الطليعة للطباعة والنشر، د.ت.

• خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/٤، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

• الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط٤، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

• الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، د.ت.

• دراسات في فقه اللغة، د. صبحي إبراهيم الصالح، دار العلم للملايين، ط/١، ١٣٧٩هـ - ١٩٦٠م.

• الدرر اللوامع على همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في علوم العربية، الشيخ أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت١٣٣١هـ)، تحقيق وشرح: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م.

• الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج، أبو بكر جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ)، ، حقق أصله وعلّق عليه: أبو إسحاق الحويني الأثري، دار ابن عفان، المملكة العربية السعودية، الخُبر، ط/١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

• ديوان أبي النجم العجلي الفضل بن قدامة، جمعه وشرحه وحققه: محمد أديب عبد الواحد، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

• ديوان أمريء القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط/٤، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

• ديوان أمية بن أبي الصلت، جمعه، وحققه، د. سجيع جميل الجبيلي، دار صارد، بيروت، ط/١، ١٩٩٨م.

• ديوان جرير بن عطية، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، مصر، ط/٣، ١٩٦٩م.

• ديوان رؤبة بن العجَّاج ، اعتنى بتصحيحه: وليم بن الورد البروسي ، مكتبة المثنى – بغداد، د.ت.

• ديوان عبد الله بن قيس الرقيات، تحقيق محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ١٣٨٧هـ.

• ديوان العجاج عبد الله بن رؤبة، رواية عبد الملك بن قريب، تحقيق: عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق، د.ت.

• ديوان عنترة بن شداد العبسي، تحقيق ودراسة: محمد سعيد المولوي، المكتب الإسلامي، بيروت، د.ت.

• ديوان الفرزدق (همام بن غالب)، دار صادر، بيروت، د.ت.

• ديوان قيس بن ذريح (قيس لبنى)، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط/٢، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

• ديوان المتلمس الضبعي، تحقيق حسن كامل الصيرفي، الشركة المصرية للطباعة، القاهرة، ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م.

• الرشاد في شرح الإرشاد، شمس الدين محمد بن علي الشريف الحسيني (ت٨٣٨هـ)، دراسة وتحقيق: د. ضرغام محمود عبود الدّرّة، مطبعة الوقف السني، بغداد، ط/١، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

• رصف المباني في شرح حروف المعاني، الإمام أحمد بن عبد النور المالَقي (ت٧٠٢هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ط/٣، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

• روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي (ت١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

• زاد المسير في علم التفسير، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت٥٩٧هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، ط/٣، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

• الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط/٢، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

• السَّبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد التميمي البغدادي (ت٣٢٤هـ)، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط/٢، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

• سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط/١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

• شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين بن عبد الله بن عقيل العقيلي (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٤م.

• شرح ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل العيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

• شرح أبيات الجمل، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، دراسة وتحقيق: عبد الله الناصير، دار علاء الدين، دمشق، ط١، ٢٠٠٠.

• شرح أبيات سيبويه، أبو جعفر النحاس، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط/١، ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

• شرح الأشموني على ألفية بن مالك (منهج السالك على ألفية ابن مالك)، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى الأشموني (ت٩٢٩هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد، إشراف: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤٩هـ ـ ١٩٩٨م.

• شرح ألفية ابن معطي، أبو الفضل عبد العزيز بن جمعة بن زيد القواس الموصلي (ت٦٩٦هـ)، تحقيق: علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط/١، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

• شرح التسهيل، أبو عبد الله ابن مالك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا- طارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.

• شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط/٢، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م.

• شرح الدماميني على مغني اللبيب، بدر الدين الدماميني، صححه وعلّق عليه: أحمد عزو عناية، مؤسسة التأريخ العربي، ط/١، ١٤٢٨هـ ــ ٢٠٠٧م.
• شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور الأشبيلي الأندلسي (ت٦٦٩هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعّار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤١٩هـ ــ ١٩٩٨م.
• شرح درة الغواص في أوهام الخواص، احمد بن محمد بن عمر، الخفاجي شهاب الدين الخفاجي (ت١٠٦٩هـ)، نسخة مصورة عن طبعة مطبعة الجوائب، القسطنطينية، تركيا، ط/١، ١٢٩٩هـ.
• شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستربادي (ت٦٨٦ه)، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي (ت١٠٩٣ه)، حققهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما الأساتذة: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٥هـ ــ ١٩٧٥م.
• شرح شذور الذهب، محمد عبد المنعم الجوجري (ت٨٨٩هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط/١، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م.
• شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا– بيروت، ١٤٢٣هـ ــ ٢٠٠٢م.
• شرح صحيح البخاري، أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال البكري القرطبي (ت٤٤٩هـ)، ضبط نصه وعلّق عيه: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، ط/٢، ١٤٢٣هـ ــ ٢٠٠٣م.
• شرح قطر الندى وبل الصدى، جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، انتشارات لقاء، قم، ط/١، ١٣٧٧هـ ــ ١٩٥٨م.
• شرح كافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ت.

• شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحقيق: علي محمد عوض- عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.
• شرح المفصل، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي الموصلي (ت٦٤٣هـ)، قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١ ، ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م.
• شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو، أبو زيد عبد الرحمن بن علي المكودي (ت٨٠٧هـ)، ضبطه وخرّج آياته وشواهده الشعرية: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١،١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.
• شرح النووي، مطبوع بحاشية صحيح مسلم، أبو زكريا النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط/٢، ١٣٩٢هـ - ١٩٥٢م.
• شعر هدبة بن الخشرم، جمع وتحقيق: يحيى الجبوري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٨٦م.
• شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، جمال الدين ابن مالك، تحقيق: د. طه محسن، دار آفاق عربية للصحافة والنشر، بغداد، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
• الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد بن فارس اللغوي (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م.
• الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط/٤، ١٩٩٠م.
• صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي (ت٢٥٦هـ)، تقديم: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، د.ت.
• صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط/١، ١٤١٢-١٩٩١م.

• ضرائر الشعر، ابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، ط/١، ١٩٨٠م.
• ضرورة الشعر، أبو سعيد السيرافي، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
• طبقات فحول الشعراء، ابن سلاّم الجمحي (ت٢٣١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة – ١٩٨٠.
• ظاهرة التخفيف في النحو العربي، د. أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط/١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.
• عقود الزبرجد في إعراب الحديث النبوي، جلال الدين السيوطي، تحقيق: د. سلمان القضاة، دار الجيل، بيروت، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.
• علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، منشورات بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢م.
• عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت٨٨٥هـ)، عنيت بنشره والتعليق عليه مجموعة من العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية لصاحبها محمد منير عبدة آغا الدمشقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.
• العنوان في القراءات السبع، أبو طاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد المقرئ الأنصاري السرقسطي (ت٤٥٥هـ)، تحقيق: د. زهير زاهد–الدكتور خليل العطية، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ _ ١٩٨٥م.
• العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، يقع في (٨) أجزاء وقد طبعت أجزاؤه في أكثر من مطبعة في العراق وبيروت والأردن والكويت من ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥م.
• غاية النهاية في طبقات القرَّاء، أبو الخير محمد بن محمد الجزري (ت٨٣٣هـ)، تحقيق: ج/ براجستراسر . ط/٢ ، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠م.

• الغُرَّة المَخْفيّة في شرح الدُّرَّة الألفيّة لابن معط (ت٦٢٨هـ)، أبو العباس أحمد بن الحسين بن أبي المعالي المعروف بابن الخباز (ت٦٣٩هـ)، تحقيق: حامد محمد العبدلي، مطبعة العاني، بغداد، ط/١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

• غيث النفع في القراءات السبع، السيد علي النوري بن محمد الصفاقسي (ت١١١٨هـ)، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

• فتاوى في العربية: ابن مالك الأندلسي، تحقيق: أحمد عبد الله المغربي، دار البحوث والدراسات الإسلامية، دبي، ط/١، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.

• فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت٨٥٢هـ)، خرّج أحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، أشرف على طبعه وتصحيحه: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ ـ ١٩٥٩م.

• فتح الباري شرح صحيح البخاري، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود وأخرينَ، مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة النبوية، مكتب تحقيق دار الحرمين، القاهرة، ط/١، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

• الفصول في العربية، أبو محمد سعيد بن المبارك بن الدهان (ت٥٦٩هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الأمل- أربد، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط/١، ١٤٠٩هـ ١٩٨٨م.

• فصول في فقه العربية، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/٦، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

• فقه اللغة وسر العربية، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (ت٤٢٩هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط/١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

• في اختلاف النحويين رحمة للمتأدبين، د. عزام عمر الشجيري، دار البشير، عمان، ط/١، ١٤٢٦هـ –٢٠٠٥م.

• في أصول النحو، سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

• في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، ط/٤، ١٣٧٩هـ ـ ١٩٧٣م.

• فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح: أبو عبدالله محمد بن الطيّب الفاسي (ت١١٧٠ه)، تحقيق وشرح: محمود يوسف فجّال، دار البحوث للدراسات الإسلامية، الإمارات، ط/٢ - ٢٠٠٢.

• الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها، يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سواده أبو القاسم الهُذَلي اليشكري المغربي (ت٤٦٥هـ)، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، دمشق، ط/١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

• الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ط/٣، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م

• الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠ه)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/٣، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.

• الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

• الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط/٤، ١٤٠٧ه ـ ١٩٨٧م.

• كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، نور الدين أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي الملقب بجامع العلوم النحوي (ت٥٤٣ه)، دراسة وتحقيق: د. عبد القادر عبد الرحمن السعدي، دار عمار، عمّان، ط١، ١٤٢١ه ـ ٢٠٠١م.

• الكنز في القراءات العشر، عبد الله بن عبد المؤمن الواسطي (ت٧٤٠هـ)، دراسة وتحقيق: د. خالد أحمد المشهداني، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط/١، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤.

• الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، شمس الدين محمد بن يوسف بن علي ابن سعيد الكرماني (ت٧٨٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط/٢، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

• اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: د. غازي مختار طليمات، ود. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط/١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

• لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، د.ت.

• لغة تميم دراسة تاريخية وصفية، ضاحي عبد الباقي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

• اللغة العربية ودورها في التواصل الحضاري بين الشعوب، أحمد محمود زناتي، دورية كان التاريخية، العدد الثالث عشر، سبتمر، من مصادر المكتبة الافتراضية العلمية العراقية، ٢٠١١.

• اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، ١٩٧٢.

• اللهجات العربية، د. إبراهيم محمد نجا، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٩٦هـ .

• اللهجات العربية في التراث، احمد علم الدين الجندي، الدرا العربية للكتاب، طرابلس الغرب، ١٩٨٣م.

• اللهجات العربية نشأةً وتطوراً، عبد الغفار حامد هلال، مكتبة وهبة، القاهرة، ط/٢، ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

• اللهجات العربية وأسلوب دراستها، د. أنيس فريحة، دار الجيل، بيروت، ط/١، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

• لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، د. غالب فاضل المطلبي، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.
• المبسوط في القراءات العشر، أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني (ت٣٨١هـ)، تحقيق: سُبَيع حمزة حاكمي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جَدّة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، ط/٢، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
• مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت٢١٠هـ)، عارضه بأصوله وعلّق عليه، د. محمد فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/٢، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.
• مجالس ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب (ت٢٩١هـ)،، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط/٥، ١٩٨٧.
• مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (ت٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ط/٢، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٢م.
• المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح شلبي، طبع لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.
• مختصر في شواذ القراءات الذي طبع بعنوان (مختصر في شواذ القرآن) من كتاب البديع لابن خالويه، عني بنشره: ج . براجشتراسر، دار الهجرة، د.ط، د.ت.
• المخصص، علي بن إسماعيل ابن سيده، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط/١، ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م.
• المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/٣، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.
• المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

• المسائل الحلبيات، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، دار المنارة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.

• المسائل العضديات، أبو علي الفارسي، تحقيق: علي جابر المنصوري، عالم الكتب، بيروت، ط/١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

• المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، أبو علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.

• المسائل النحوية في كتاب فتح الباري لابن حجر العسقلاني، جمعا ودراسة، د. ناهد بنت عمر بن عبد الله العتيق، مكتبة الرشد، الرياض، ط/١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

• المساعد في تسهيل الفوائد، بهاء الدين عبد الله بن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.

• المستقصى في أمثال العرب: لجارالله بن عمر الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/٢، ١٩٧٤.

• مسند البزار المسمى بالبحر الزخار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد العتكي المعروف بالبزار (ت٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وآخرين، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط/١، ١٩٨٨م.

• مشارق الأنوار على صحاح الآثار، القاضي عياض، دار التراث، القاهرة، د.ت.

• مشكل إعراب القرآن، مكي بن أبي طالب القيسي أبو محمد، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط/٢، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م.

• المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي (ت٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت.

• معاني القراءات، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت٣٧٠هـ)، حققه وعلق عليه: الشيخ أحمد فريد المزيدي، قدَّم له وقرظه: الدكتور فتحي عبد الرحمن حجازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

• معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن الزجاج (ت٣١١هـ)، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، د.ت.
• معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي البصري المعروف بالأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط/٢، ١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م.
• معاني القرآن، أبو جعفر أحمد بن النحّاس، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط/١، ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م.
• معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي وآخرَين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط/٢، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.
• المغني في النحو، تقي الدين أبو الخير منصور بن فلاح اليمني النحوي (ت٦٨٠هـ)، تحقيق: د.عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط/١ ، ج١و٢ ١٩٩٩م، ج٣ ٢٠٠٠م.
• مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط/٦، ١٩٨٥م.
• المفصّل في صنعة الإعراب، الزمخشري، تحقيق: علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط/١، ١٩٩٣م.
• المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٩٧٠هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرينَ، دار ابن كثير، دمشق، ط/٢، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
• المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (شرح الشواهد الكبرى)، محمود بن أحمد العيني، تحقيق: محمد باسل العيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م.
• المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، ١٩٨٢م.

• المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي المعروف بالمبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

• المُقرِّب، ابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٦م.

• المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان ابن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني (ت٢٤٩هـ)، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، شركة ومكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط/١،١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م.

• المنهاج في شرح جمل الزجاجي، يحيى بن حمزة العلوي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: هادي عبد الله ناجي، مكتبة الرشد، الرياض، ط/١، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.

• نتائج الفكر في النحو، السهيلي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع، الرياض، ط/٢، ١٩٨٤م.

• النشر في القراءات العشر، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي المعروف بابن الجَزَري (ت٨٣٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

• النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنُّزهة، السيوطي، تحقيق: فاخر جبر مطر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط/١، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

• همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.

Abstract

Search has finished grammatical issues you've chosen to be a field of research of Trace dialects of Arab tribes in the correct One of the results of this research as follows:

1. The Department of linguistic usage of the Prophet wide as it included different tribal dialects , and this stems from the tendency of the modern dialects all the Arabs is that given conciseness of speech
2. The hadith contains a grammatical and linguistic Therh a wealth can not be dispensed with in any way , so it should stand on its vocabulary.
3. The superfluous names and Muthanna six thousand in their condition all audible in the language of the Arabs is not problematic in the hadith narrated on this image.
4. The sons of conscience Chapter Tamim make a name in a position to raise tyro , which is measured when grammarians.
5. The hadith contrary to the hearing and the approval of the measure in the use of Fezta (better than) and (from evil) , to be on the (final) and (point), which is of such little use Allahja.
6. to Arabs in Almrukhm advocated for Ahjtan pronounce them the Messenger of Allah tone of the letter is deleted exists and the tone of the letter is left is the last letter Faihmlh syntactic movement.
7. Rabia tribe stands on the name Mansoob Almnon Balscon , which popularized the use of them and Walid al-Moualem Asahahan , and not by necessity